ملامح التفكير النحوي عند الدكتورمُحمّد بن إبراهيم البنّا

د/نجلاء بنت محمد نورعبد الغفورعطار

الأستاذ المساعد بجامعة أم القرى

كلية اللغة العربية – قسم اللغة والنحو والصرف

ملخص البحث

لكلِ عصرٍ علماؤه، ولكل علمٍ علماء كالبدر يضيئون دروبه، ويحملون هَمّ نشره وخدمته، ومن أولئك في عصرنا : الدكتور محمد بن إبراهيم البنَّا الذي شُغِل بعلم النحو واشتغل به تدريسًا ودَرْسًا وتحقيقًا .

ولما له من مكانةٍ علميةٍ رفيعةٍ في مجال تخصصِه فقد كان مَحَطّ عنايةِ هذا البحث الذي عُني بتتبع آرائه ودرسها، والكشف عن سماتِ تفكيره النحوي .

وقد جاء البحث في خمسة عشر مبحثًا مُسْتهلًا بمقدمةٍ وتمهيدٍ تضمن سيرته الذاتية، ومُذيلًا بخاتمة تضمنَتْ نتائج البحث وتوصياته .

ومن أهم نتائج البحث ما يلي :

1. بروز شخصية الدكتور البنَّا النحوية في تآليفه واستقلاله الفكري، فهو لم يُلزِم نفسه بمذهبٍ نحوي، وإنما كان يُرَجِّح ويختار من الآراء ما يرى صحته أو جدارته بالنظر والاهتمام مع التعليل لذلك غالبًا .
2. حرصه على الإدلاء برأيه والاجتهاد، وإن خالف آراء النحاة.
3. جِدَّة بعض آرائه، ومنها رأيه في وظيفة الإعراب .

ومن أهم توصيات البحث ما يأتي:

1. دراسة جهود الدكتور محمد البنَّا – رحمه الله– في تحقيق التراث ونشره، بعرض ما حقق من كتبٍ في مجالِ النحو وغيره، وعرض منهجه في التحقيق، وسمات ذلك المنهج
2. اعتماد درس جهود علماء النحو المعاصرين مجالًا من مجالات البحث والدراسة في مرحلة الماجستير والدكتوراه .

وآخر دعوانا أن الحمدُ لله رب العالمين .

المقدمـــة

أحمدُ الله على آلائه وفضله، وأثني عليه بما هو أهله، وأصلي وأسلِّم على محمدٍ خيرِ رُسلِه، وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فموضوع بحثي هو " ملامحُ التفكيرِ النحويّ عند الدكتور محمّد بن إبراهيم البنَّا ".

والدكتور محمد البنَّا – رحمه الله– هو علمٌ كبيرٌ من أعلام النحو في هذا العصر، شُغل بالنحو واشتغل به تدريسًا ودراسةً وتحقيقًا؛ وقد أثمر هذا الانشغال كتبًا محققةً، ودراساتٍ متميزةٍ أَثْرتِ المكتبة العربية .

وجُلُّ جهودِه – رحمه الله– كان تحقيقَ التراثِ، ولم يقتصر ذلك على علمِ النحوِ بل تعداه إلى التفسير والفقه والحديث، والسيرة والتّراجم والأدب .

ومع ذلك فهو لم يُغفلِالبحثَ النّحويّ الذي أثراه بدراساتٍ عديدةٍ، دارَ أكثرُها على شخصياتٍ نحويةٍ امتازَتْ بالاجتهادِ وتفرّد الشخصيةِ كالسهيلي وابن الطراوة؛ ومنهم من حقّق كتبه أو بعضها فكان ذلك التحقيق بابًا فتح له مغاليقَ أبوابِ تلك الشخصياتِ وكشَفَ له آراءهم، وسَبَر له أغوارَ فكرهم .

ولمكانةِ الدكتور محمّد البنّا – رحمه الله– السامقةِ في مجالِ تخصصِه، ولِما له من أثرٍ، وما تركَ من آثار، فقد عزمْتُ على درسِ آرائهِ النحوية، واستجلاءِ ملامحِ تفكيرِه النحويّ .

ومما زاد العزمَ قوةً ،والحماسَ اتقادًا أنّ الدكتور البنّا هو أستاذي الجليل الذي حظيْتُ عامًابالتتلمذِ على يديه، وشرُفْتُ بمناقشته رسالتي لنيلدرجة الماجستير .

والحقُّ أنّ الدكتور البنَّا مع ما له من رفيعِ قَدرٍ في تخصصِه لم أجد أحدًا قد عُني بدرسِ آرائه، فلم أقف مع بحثي سوى على مقالٍ لأبي الحسن الجمَّال في جريدة (المصريون) يتضمن فحسب سيرته الذاتية[1] .

والمؤمّلُ من هذا البحثِ استقصاءُ ما تفرّق من آرائِه وملاحظاتِه في كتبِه، وطرحها على طاولةِ البحثِوالمناقشةِ، وإبداءِ الرأي، والكشفِ عن سماتِتفكيرِهِ النحويّ.

والمنهج الذي ارتأيت في درس الموضوع هو المنهج الاستقرائي التحليلي، فقد حرصْتُ على تتبع آراء الدكتور البنا – رحمه الله – في كتبه، ودرسها مع مراعاة استهلال كل مسألة

[1]() ينظر جريدة (المصريون)، 28 أبريل 2015م.

أو موضوع بذكر رأيه – رحمه الله– فهو محور الدرس ومحطّ العناية، ثم إتباعه بآراء النحاة القدماء، و المحدثين إنْ وُجِد، ثم تعقيب ذلك بإبداء الرأي والملاحظات مع التزام الموضوعية والحياد .

هذا وقد جاء البحث في خمسة عشرمبحثًا مسبوقة بمقدمةٍ وتمهيد، ويلحق بها خاتمة تضم أهم النتائج والتوصيات .

وختامًا لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأسرة الدكتور مُحمّد بن إبراهيم البنّا – يرحمه الله – التي لم تألُ جهدًا ولم تدَّخر وسعًا في مساعدتي بإمدادي بما لديهم من كتب الدكتور البنا، وإفادتي بسيرته العطرة .

ووافر الشكر أزجيه أيضًا إلى أستاذيّ القديرين: الأستاذ الدكتور رياض الخوّام، والأستاذ الدكتور أحمد محمد المحمودي، لقاءَ ما وجدتُ منهما من تشجيعٍ على درس الموضوع وبحثه، وأخصّالأستاذ الدكتور أحمد المحمودي بمزيدٍ من الشكرِ لما أسدى من توجيهاتٍ ونصائحَ قد أفدْتُ منها كثيرًا .

والله أسأل التوفيق فيما كتبت، والسداد فيما رأيت، وغفران ما فيه زللت ، وأسأله رحماتٍ تترى على أستاذي الدكتور البنا، وأن يجعل مثواه الجنة .

التمهيـد
الدكتور محمّد بن إبراهيم البنَّا
حياته –وآثاره

مولده ووفاته :

ولد الدكتور محمد إبراهيم البنَّا في السادس عشر من ذي الحجة سنة 1351هـ، الموافق الحادي عشر من إبريل سنة 1933م، في مدينة المَنْزَلة بمحافظة الدقهلية في أسرةٍ متوسطةِ

الحالِ لأبٍ يعمل مُقاولًا معماريًا، وتوفي – رحمه الله – في السابع والعشرين من شوال سنة 1433هـ، الموافق الرابع عشر من سبتمبر سنة 2012م، عن عمر يقارب الثمانين عامًا[2].

حياته العلمية :

أتمَّ الدكتور البنَّا – رحمه الله – القرآن الكريم وهو في الحادي عشر من عمره، ثم ألحقه والده بالمعهد الديني الأزهري بدمياط، حيث حصل منه على الشهادة الابتدائية، ثم التحق بالمعهد الديني الثانوي الأزهري بمدينة المنصورة، وحصل منه على الشهادة الثانوية بتفوق .

ثم التحق بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة، وحصل منها على الإجازة العالمية عام 1959م، وكان ترتيبه الثاني على الدفعة، ثم حصل على دبلومة الخط العربي وزخارفه ، ونال المركز الثاني على مستوى الجمهورية، وحصل على إجازة التدريس عام 1960م، ثم على دبلومة الدراسات العليا عام 1965م، ثم حصل على درجة الماجستير عام 1967م، ثم على درجة الدكتوراه عام 1971م، بدرجة امتياز مع مرتبة الشرف، ثم رقي إلى درجة أستاذ مساعد عام 1976م، ثم إلى درجة أستاذ عام 1981م[3] .

شيوخــه :

من أبرز شيوخه الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، والدكتور عبد المتعال الصعيدي، والدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، والدكتور حسن جاد حسن، والدكتور محمد الفحّام، وغيرهم[4] .

حياته العملية :

بدأ الدكتور البنَّا – رحمه الله– حياته العملية مدرسًا بالمعهد الديني الأزهري بأسوان عام 1961–1962م، ثم عيّن معيدًا في كلية اللغة العربية بقسم اللغويات العربية بجامعة الأزهر عام 1963م، ثم عيّن بعد حصوله على الدكتوراه مدرسًا بهاعام 1971م، ثم رقيَّ بها إلى وظيفة أستاذ مساعد عام 1976م، وإلى وظيفة أستاذ في عام 1981م، ثم عمل في جامعة قاريونس بليبيا من عام 1973–1977م، كما عمل أستاذًا زائرًا في جامعة أم درمان بالسودان عام 1980م، ثم عمل أستاذًا في جامعة أم القرى بمكة المكرمة من عام 1981–1996م.

---

[2]() صفحة الأستاذ الدكتور: محمد إبراهيم البنا، في (الفيس بوك: https:/www.facebook.com/pg/drmohamad elbana/about/.)، ومقال الدكتور محمد إبراهيم البنا بين الدرس اللغوي وتحقيق التراث لأبي الحسن الجمال، جريدة المصريون، 28 أبريل 2015م.

[3]() ينظر صفحة الأستاذ الدكتور: محمد إبراهيم البنا، في (الفيس بوك: https:/www.facebook.com/pg/drmohamad elbana/about/.)، ومقال (الدكتور محمّد بن إبراهيم البنّا بين الدرس اللغوي وتحقيق التراث) لأبي الحسن الجمّال، جريدة المصريون، 28أبريل 2015م.

[4]() ينظر مقال (الدكتور محمّد بن إبراهيم البنّا بين الدرس اللغوي وتحقيق التراث) لأبي الحسن الجمّال، جريدة المصريون، 28أبريل 2015م .

ثم عيّن عميدًا لكلية الدراسات الإسلامية والعربية بسوهاج عام 1997م، كما عمل أستاذًا متفرغًا بكلية اللغة العربية بالمنصورة، وكلية الدراسات الإسلامية ببور سعيد، وكلية القرآن الكريم بطنطا، كما عمل أستاذًا في كلية الآداب بجامعة البحرين من 2003-2009م، كما حاضر في معهد المخطوطات العربية التابع لجامعة الدول العربية .

آثـــاره :

ينقسم نتاج الدكتور البنَّا العلمي إلى تحقيقٍ وبحثٍ، وقد طغى الجانب الأول على الثاني كثيرًا، ولم يقف جهده فيه عند تحقيق كتبٍ من التراث النحوي، بل تجاوزه إلى كتب من التفسير والفقه والتراجم والحديث والأدب .

وما يُلاحظ في أبحاثه دورانُ أكثرِها على شخصياتٍ نحوية قام بتحقيق بعضٍمن كتبهاأو أحدها قبل ذلك، وإليكم البيان :

أولا : في تحقيق التراث :

أ.التراث النحوي :

1. كتاب نتائج الفكر للسهيلي .
2. كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، الجزء الثاني والرابعوالسابع والثامن والتاسع مع آخرين.
3. كتاب الرد على النحاة لابن مضاء (دراسة وتحقيق) .
4. كتاب أخبار النحويين لعبد الواحد المقري (تقديم وتحقيق).
5. كتاب أخبار النحويين البصريين للسيرافي .
6. أمالي السهيلي (في النحو واللغة والحديث والفقه) .

ب. ما عدا ذلك :

7. أُسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير الجزري .
8. تفسير القرآن العظيم، للحافظ ابن كثير .
9. السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، لشيخ الإسلام ابن تيمية .
10. الفرائض وشرح آيات الوصية للسهيلي .
11. الروض الأُنُفُفي شرح السيرة النبوية لابن هشام بشرح أبي القاسم السهيلي، ولم ينته من مراجعته لمرضه ووفاته .
12. تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها لابن كيسان .
13. معلقة عمرو بن كلثوم بشرح ابن كيسان .

ثانيًـــا : في البحث :

1. أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي .
2. أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو .
3. ابن كيسان النحوي (حياته- آثاره- آراؤه) .

4. الإعراب سمة العربية الفصحى .
5. تحليل الجملة الفعلية .
6. فهرسة التراكيب .
7. تخريج النص .

هذا فضلًا عن مشاركته – رحمه الله– نخبة من أساتذة جامعة أم القرى في تأليف كتاب (التفسير الميسر للقرآن الكريم)، وقد قام بطباعته مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وتمّت ترجمته إلى معظم اللغات الحية كالإنجليزية والاسبانية، والإيطالية .

وأخيرًا : يبقى الإشارة إلى جهوده – رحمه الله – في الإعلام وهي تتمثل في : عدة مقالات نُشرت في صحيفة المدينة المنورة في الثمانينات من القرن الماضي، وسلسلة حلقات إذاعية بعنوان (من بلاغة القرآن) قُدِّمَتْ في إذاعة القرآن الكريم في مكة المكرمة[5].

****

آراؤه النحوية

المبحث الأول: رأيه في وظيفة الإعراب وعلاماته :

يرى الدكتور محمد البنَّا – رحمه الله– بأن وظيفة الإعراب هي إيضاح البناء وإقامته على وجهه[6]، فعلامات الإعراب في رأيه تمثل حدودًا للأبنية داخل الجمل، إذا أقيمت على وجوهها فإنَّ البناء يصبح واضحًا بيِّنًا، ويتبع ذلك – في رأيه– وضوح التركيب وإبانته عن الغرض.

أما إذا أغفل هذا الأداء الإعرابي فقد تتعرض البنية–كما يقول–لكثير من التغييرات التي لا تقف عند حدِّ آخرها، بل تتعداه إلى داخلها"[7]، ومثل لذلك بقول المصريين في أحد

[5]() ينظر صفحة الأستاذ الدكتور: محمد إبراهيم البنا، في (الفيس بوك./https:/www.facebook.com/pg/drmohamad elbana/about)، ومقال (الدكتور محمد إبراهيم البنا بين الدرس اللغوي وتحقيق التراث) لأبي الحسن الجمال، جريدة المصريون، 28 أبريل 2015م.

[6]() كتاب الإعراب سمة العربية الفصحى، ص:11.

[7]() المرجع السابق، ص:10.

أداءاتهم:"مُحْمجِهْ " وهم يريدون–كما يقول إن توخينا العربية المعربة–: محمدٌ جاءَ. والناظر في النمط الثاني كما أشار الدكتور البنا، يرى كيف يبين الأداء الإعرابي في هذا النمط البناء ويحميه من الحذف والتغيير[8].

فالعلامات الإعرابية عنده " تمثل وظيفة أساسية هي صيانة الأبنية داخل التركيب، وذلك أنها – كما يقول – فواصل صوتية تحول دون تآكل هذه الأبنية"[9].

وهي تمثل إلى ذلك – في رأيه– قيمة جمالية في الأداء بما تقوم به من صيانة الأبنية وحفظها من ذهاب معالمها، على نحو ما أحدثت لغة الخطاب حين تخلت عن الإعراب من دمج الأبنية ومزجها[10].

ومع ذلك فالدكتور البنَّا لا ينكر دلالة علامات الإعراب على المعاني النحوية التي ذكرها النحاة، وذلك مع شيء من التجوز[11]، يقول: " قالوا: إن الرفع علم الإسناد، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة، لا ننكر أن تؤدي هذه الأصوات هذه المعاني في بعض أنواع الكلم وبذلك يتحقق من ورائها غرضان: إبانة البناء، وإبانة وظيفته في التركيب"[12] .

ويعوّل الدكتور البنَّا تعويلًا كبيرًا على الأداء المنغم المُعبّر في تحديد المعاني المختلفة، فهو يرى بأن هذا الأداء إذا تجاوزنا ركني الإسناد – قادرٌ بمعونة أمورٍ أخرى تتمثل في صيغة الكلمة ودلالتها وموقعها–على قصر الكلمة في التركيب على واحدٍ من المعاني النحوية التي يمكن أن تؤديها[13]. وضرب مثلًا لذلك بآية البقرة:{ذَلِكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ}{البقرة:2}يقول:" فمن أعرب " ذلك" خبرًا، فهو يتصور أداء غير أداء من يعربها مبتدأ، أداء الأولِ أداءُ من ينطق بالخبر في نغمة هادئة مطمئنة، أما من يعربها مبتدأ فإنه يؤديها في نغمة عالية، ويؤدي كلمة "الكتاب" في أداء هادئ إذا أعربها خبرًا، فأما إذا كانت تابعًا لـ "ذلك" فلا يزال يمضي أداؤه صاعدًا مصحوبًا بنبرة عالية على كلمة " الكتاب" ثم يهبط هذا الأداء عند الخبر وهو :" لا ريب فيه"، وهكذا الأمر مع المنصوبات– كما يقول–

[8]() ينظر المرجع السابق، ص: 10.
[9]() المرجع السابق، ص: 61.
[10]() المرجع السابق، ص: 70.
[11]() الإعراب سمة العربية الفصحى-محاضرات الموسم الثقافي لكلية اللغة العربية- 1402-1403هـ، ص: 13-14.
[12]() المرجع السابق، ص:13.
[13]() ينظر كتاب الإعراب سمة العربية الفصحى، ص: 64-69.

يتلـوّن الأداء فيهمـا بمـا يُشـعر بالحاليـة أو السـببية أو التوكيـد أو غيـر ذلـك"[14]، فـ"هذه الأعاريب في الحقيقة لم تنبع – فيما يرى – من الحركة الإعرابية مباشرة، وإنما تتعاون أمور أخرى فـي توجيـه إعـراب الكلمـة فـي التركيـب تتمثـل فـي صـيغة الكلمـة، ودلالتهـا، وموقعهـا، وأدائهـا، وإنَّ هذا الأداء هو الحاسم –فـي رأيـه–فـي قصـرها علـى واحـد مـن المعـاني النحويـة التي يمكن أن تؤديها الكلمة في التركيب"[15].

ومما تقدم نخلص إلى أمرين :

الأول: أن للإعراب عند الدكتور البنَّا وظـائفَ ثـلاث، إحداها أساسية وهـي: إيضـاح الأبنيـة داخـل التركيـب وصـيانتها، وإقامتهـا علـى وجههـا، أمـا الثانيـة والثالثـة فثانويَّـة وهـي: الوظيفـة الجمالية والدلالية .

والأمـر الثـاني: أن تعدد المعاني النحويـة للكلمـة فـي التركيـب لا يرجـع إلـى العلامـة الإعرابيـة وحدها، وإنما إلى أمور عدة تتعاون فيما بينها في تحديد تلك المعاني، وهي الصيغة، ودلالـة البنيـة، والموقـع، والأداء المـنغَّم ، والأداء وحـده هـو القـادر علـى قصـر الكلمـة علـى أحـد تلـك المعـاني ، ولا أظـن أحـدًا قـد سـبق الـدكتور البنـا إلـى القـول بوظيفـة الإعـراب الأساسـية التـي ذكرها، فما تكرر علـى ألسنة النحـاة إنمـاهي الوظيفـة الدلاليـة، وانفرد ابن قتيبـة بالإشـارة إلـى الجماليـة منهـا، وقـد نبـه علـى إشـارته هـذه الـدكتور البنـا[16]، ولننظـر إلـى أقـوال بعـض النحـاة المتضمنة ما ذكرت .

يقول ابن جني في تعريف الإعراب:" هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[17]،فهو – كما ترى – يشير إلى وظيفة الإعراب الدلالية وهي الدلالـة علـى المعـاني النحويـة، ومثلـه فـي ذلـك ابـن فارس حيث يقول :" وكذلك الحاجة إلـى علـم العربيـة، فـإن الإعـراب هـو الفـارق بـين المعـاني، ألا تـرى أن القائـل إذا قـال: "مـا أحسـن زيـد"، لـم يُفـرَّق بـين التعجـب والاسـتفهام والـذم إلا بالإعراب"[18].

[14]() المرجع السابق، ص:64.
[15]() المرجع السابق، ص:64-65، 69.
[16]() ينظر محاضرة الإعراب سمة العربية الفصحى، هامش (2) ص: 14.
[17]() الخصائص لابن جني، 35/1.
[18]() الصاحبي لابن فارس، 55.

ويقول ابن قتيبة مشيرًا إلى الوظيفة الجمالية والدلالية معًا:" ولها – يقصد للعرب– " الإعراب" الذي جعله الله وشيًا لكلامها، وحليةً لنظامها، وفارقًا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحدٍ منهما إلا بالإعراب"[19].

والحقيقة أني أميل إلى ما ذهب إليه الدكتور البنا من رأي في وظيفة الإعراب، أما ما ذكره من دورٍ حاسمٍ للأداء في قصر الكلمة في التركيب على أحد المعاني النحوية التي قد يحتملها، فإنَّني أتوقف عنده؛ إذ كيف يستطيع الأداء أن يحدد المعنى النحوي للكلمة إذا احتملت معانٍ عدة، كما هو الحال مثلًا في (خوفًا) في قوله تعالى : {هُوَ الذِي يُرِيكُمُ البَرْقَ خَوْفًا وطَمَعًا}{الرعد: 12}الذي أشار الدكتور البنا إلى احتمال أن يكون مصدرًا، أو حالًا أو مفعولًا لأجله[20].

وفي (كلالة) في قوله تعالى:{وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً}{النساء:12}الذي ذكر احتمال أنْ يعرب حالًا أو خبرًا لـ (كان) أو مفعولًا لأجله[21]؟ وبعبارة أخرى: كيف يمكن التمييز بين كل معنى وآخر بالأداء المنغَّم ؟ كيف يمكن التمييز بالأداء بين أداء (خوفًا) إذا أعربت حالًا وبين إذا أعربت مفعولًا مطلقًا أو مفعولًا لأجله؟!

لم يقل لنا الدكتور البنَّا كيف يكون ذلك؟ وحقيقة لم أجد – فيما اطلعتُ عليه من كتب– أحدًا يشير إلى دور التنغيم أو الأداء في تحديد المعنى النحوي للكلمة في الجملة، وما وجدته الإشارة إلى دوره في تحديد دلالة الجمل الإنشائية والخبرية.

يقول الدكتور رمضان عبد التواب:" أما التنغيم فهو رفع الصوت وخفضه في أثناء الكلام للدلالة على المعاني المختلفة للجملة الواحدة، كنطقنا لجملة مثل:" لا يا شيخ" للدلالة على النفي أو التهكم أو الاستفهام وغير ذلك"[22].

---

[19]() تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، 14.
[20]() ينظر كتاب الإعراب سمة العربية الفصحى 62، والبحر المحيط 365/5-366، والدر المصون 30/7-31.
[21]() ينظر كتاب الإعراب سمة العربية الفصحى62، والبحر المحيط 197/3، والدر المصون 608/3-609.
[22]() المدخل إلى علم اللغة 106.

ويقول الدكتور محمود عكاشة:" ويؤدي التنغيم وظيفة تحديد دلالة بعض الجمل النحوية مثل توجيه الإعراب، ومثال ذلك:" كم" التي تستخدم في الإخبار أو الاستفهام، وهذا يتوقف على طريقة الأداء.."[23].

ويضيف قائلًا:" ويقوم التنغيم بتحديد المراد من أساليب الإنشاء كالأمر في مثل: قِفْ مكَانَك، والاستفهام في مثل: ماذا تُريدُ ؟ والتعجب في مثل: ما أجملَ سيارتَك! ، والنداء في مثل: لا يا أخي، ويشارك في تحديد دلالة تلك الأساليب سياق الموقف"[24].

المبحث الثاني:رأيه في العلل النحوية :

يقف الدكتور محمد البنَّا – رحمه الله – من العلل موقفًا وسطًا فهو لا يرفضها جملةً وتفصيلًا، ولا يوافق عليها جميعًا .

فهو يقبل منها العلل الأوائل، وهي العلل التعليمية،" التي يتدرب بها – كما يقول – المتعلم، ويقوى بتأملها المبتدئ"[25]، ويرفض ما عداها من علل ثوانٍ وثوالث، ويدعو إلى إسقاطها فهي كما يقول في أحد كتبه: " كدٌّ للذهن ومَسْقمةٌ لطبيعة الدارس، وصرفٌ لها عما ينبغي أن تُهَيَّأ لهمن تذوق هذه اللغة وإدراك نواحي الجمال فيها"[26].

ويضيف في كتاب آخر أسبابًا أخرى لدعوته فيقول:" والحقُّ أن في النحو من أمثال هذين النوعين، الثاني والثالث، كثيرًا ينبغي أن يتجرّد منه حتى تخفّ مؤونته ويسهُل أخذه، فأما العلة الأولى فهي التي يهتمُّ بها العلم ؛ لأنَّها في الحقيقة قانون الظاهرة، أو كما قال ابن مضاء:" بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المُدرك منه بِنَظَر"... أما ما وراءها فيخرج عن نطاق العلم؛ لأنَّه... ليس تفكيرًا موضوعيًا بل هو تفكيرٌ ذاتي... ، ليس له من واقع اللغة نصيب؛ لأنَّ صاحبه مستغرقٌ في تفكير عقلي مجرد، وكلما أغرق فيه كان بعيدًا عن ميدانه "[27] .

---

[23]() التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة 51.
[24]() المرجع السابق 52.
[25]() الرد على النحاة ، ص: 124.
[26]() أبو القاسم السهيلي ص: 285 .
[27]() الرد على النحاة (الدراسة) ص:41 .

ويرى بأنَّ علينا أن يكون توجيهنا للظاهرة بتصويرها كما وردت، وأن ننفض أيدينا مما وراء ذلك من البحث عن الأسباب، فهذه – كما يقول – لا تتناهى ولا يتقدم بها العلم شيئًا، بل محاولة الكشف عنها كما يُقال ليست إلا امتدادًا –كما ذكر – للتفكير الساذج البدائي"[28].

فالدكتور محمد البنَّا – كما يلاحظ – يوافق ابن مضاء في مذهبه في العلل فيَقْبَل ما قَبِل من عللٍ أوائل، ويرفضُ ما رفض، مع حرصه على الإبانة عن سبب قبوله ورفضه .

والحق أن تقسيم العلل إلى ثلاثة – كما فعل ابن مضاء ووافقه عليه الدكتور البنَّا لم يكن سابقًا إليه، فقد سبقه إلى ذلك الزجاجي إلا أنه أطلق على النوع الأول: العلل التعليمية، والثاني: العلل القياسية، والثالث: العلل الجدلية النظرية[29].

وما ارتأى الدكتور البنَّا هو المختار عندي، فما أحوجنا مع ما نرى من زهدٍ في النحو ودَرْسِه إلى أن نُبادر إلى تجريده مما يُثقِل كاهله من فضولِ عللٍ لا داعيَ لها، وتفريعات قواعدٍ تُصرِفُعن تعلّمهِ، نعم لا مانع من أنْ يدرسَ ذلك مَنْ تخصص في المجال وأراد أن يرسخ في المجال قَدمه، أمّا مُتعلِّم العربية فلا حاجةَ له إلى ذلك .

المبحث الثالث:في العامل :

لم يُفرِد الدكتور محمد البنَّا – رحمه الله – قضية العامل ببحث يُسطِّر فيه رأيه في العامل، وإنما جاء رأيه مفرَّقًا في أبحاثٍ شتى في ثنايا حديثه عن آراء بعض النحاة فيه .

ولقد حاولتُ جهدي أن أُلملم أطراف كلامه عن العامل من هذا البحث وذاك، حريصةً كلَّ الحرص ألا يشوبَ رأيه في العامل رأي النحاة الذين عرض بالدرس لرأيهم في ذلك.

والحقّ أنَّ من ينظر في كلام الدكتور البنَّا في قضية العامل ويتتبع رأيه فإنه سوف يلاحظ ما يلي:

أولا: أنه يوافق جمهور النحاة في الاعتراف بالعامل وعدم إنكاره؛ وهو يرى بأن العمل إنما يراد به: الارتباط والتعلق بين أجزاء الجملةوالأثر الذي ينشأ عن هذا التعلق[30].

وهذا التفسير للعمل هو عين ما فُسِّرَ به مراد سيبويه–رحمه الله–، وبقيَّة النحاة بالعمل[31]، ومماستدل به على ذلك ما قاله سيبويه في أوائل (الكتاب)، حيث قال:"إنَّ

---

[28]() الرد على النحاة (الدراسة) ص:41 .

[29]() ينظر الإيضاح في علل النحو 96.

[30]() ينظر أبو الحسين بن الطراوة ص:72 ، وابن كيسان ص:129.

[31]() يُنظر أبو الحسين بن الطراوة 72، والرد على النحاة، ص: 23.

الأفعال لما كانت دليلًا على ما مضى وما لم يمضِ من نحو: الذهاب والجلوس والضرب، فإنها تعمل في الحدث، نحو: ذَهَبَ ذهابًا، والزمان نحو: ذهبْتُ أمسَ، والمكان نحو: ذهبْتُ فَرسخين، من حيث إنَّها تدل على الحدث والزمان، وتتطلب المكان، فلما كانت دالة عليها، وطالبة لها فقد تعلقت هذه وارتبطت بها"[32].

ومن أدلته قول السُّهيلي:" الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه، كالمصدر والفاعل والمفعول به"[33]، ويريد السهيلي بقوله هذا – فيما يرى الدكتور البنا–" أن يقول: إذا قلت: كتبْتُكتابةً، فالفعل عامل في المصدر، من حيث إنَّ المصدر جاء ليؤكِّد معنى في الفعل، هذا المعنى هو ما يدل عليه الحدث، فالارتباط في هذا التركيب بين الفعل والمصدر"[34].

وأظن بأنني لا أبعد عن الصواب إنْ قلت بأن الدكتور البنا قد تأثَّر في تفسيره لمعنى العمل بتعريف عبد القاهر الجرجاني للنظم بأنه " تعليقُ الكلمِ بعضها ببعض وجَعْلُ بعضها بسببٍمن بعض"[35].

ثانيًا: رفضُه نسبةَ العملِ للمتكلم أو للألفاظ أو المعاني فذلك – كما يرى – فيه مجافاةٌ لطبيعة اللغة، وأنه لا الألفاظ تعمل ولا معانيها، ولا المتكلم، وإنما المتكلم في كل مجتمع– كما يقول–هو خاضعٌ للعرف اللغوي فيه فليست اللغة من صُنعه، ولا هو وحده الذي يُحدِّد نُظُمها المختلفة، بل اللغة كيانٌ مستقل يوجد خارج الجماعة، وإن كان المجتمع هو الذي صنعه ، فأما دور المتكلم – كما يرى–فأن يقيس كلامه على هذا النظام اللغوي، وأن يحاول أن يأخذ بأحسن ما فيه" [36].

وقد يقول قائل : أليس إنكارُ الدكتور البنا عمل الألفاظ والمعاني، أو المتكلم في النص المتقدم هو إنكارٌ لنظرية العامل ؟!

حقيقةً لا أرى ذلك، فهو لا ينكر نظرية العامل، وإنما ينكر نسبة العمل لأحد هذه الأشياء تبعًا لما حدَّد من مدلول للعمل، فمدلول العملِ عنده ليس عملَ شيءٍ في شيءٍ آخر، وإنما هو –كما أسلفت–الارتباط والتعلق بين أجزاء الكلام، وهو مراد سيبويه بالعمل – فيما يرى –

---

[32]() ابن كيسان، 129-130.
[33]() ابن كيسان، 130.
[34]() ابن كيسان النحوي، ص: 130.
[35]() دلائل الإعجاز، للجرجاني، ص: 4.
[36]() الرد على النحاة ، ص: 22.

وبقية النحاة كما أشرتُ من قبل، وهو يرى بأنهم "في قولهم بالعامل كانوا متسامحين حين نسبوا العمل إلى الألفاظ أو المعاني، وأنَّ ذلك شيء كان مُقرَّرا واضحًا في مصنفاتهم"[37].

ومما يدفع شبهة إنكاره بعيدًا – فيما أرى– دفاعه القوي عنها وتأكيده بقاءها ما بقي النحو حيث قال:" إني لأعتقد أن نظرية العامل هذه سوف تبقى ما بقي النحو العربي، وذلك أنها ليست تعبيرًا سطحيًا عن الشيء الذي يرفع أو ينصب، وإنما هي نظرية يُتَمثَّل فيها طريقة النظم في الجملة العربية، ولأنها كذلك فقد كانت المنطلق الذي بنى عليه سيبويه كتابه.. وقد طُولِب الثائرون بالبديل الذي يقيمون عليه منهجهم في عرض القواعد لو ألغينا هذه النظرية، فعجزوا وأحالوا ذلك على الزمن"[38].

المبحث الرابع: في عامل القصد إليه :

يستحق عامل القصد الذي انفرد بالقول به ابن الطراوة وقفة نظرٍ وتقديرٍ في رأي الدكتور محمد البنَّا[39]رحمه الله .

وهذا العامل هو عامل النصب عند ابن الطراوة في بعض المنصوبات كالمنصوب المتقدم في نحو:" زيدًا ضربْتُ، والمنصوب على الاشتغال في نحو: زيدًا ضربْتُه[40] .

أمّا العامل عند الجمهور في المثال الأول فهو الفعل المتأخر[41]، أما في الثاني فقد اختلف رأيهم فذهب جمهور البصرة إلى أنه فعل محذوف يدل عليه المذكور[42]،وذهب جمهور الكوفة إلى أنه الفعل المذكور[43].

فالعامل في المثالين عند جمهور المدرستين– كما ترى – لفظي، والخلاف بينهما إنما هو في وجوده وحذفه فحسب؛ أما عند ابن الطراوة فالعامل – كما رأيْتَ– معنوي كالابتداء، " وقد نبع اعتداده بهذا العامل – كما يقول الدكتور البنا – من أن بعض المعمولات من الأسماء

---

[37]() الرد على النحاة، ص: 23.
[38]() ابن كيسان النحوي، ص: 129.
[39]() يُنظر أبو الحسين بن الطراوة، ص: 75.
[40]() المرجع السابق 74-75.
[41]() يُنظر الكتاب1/80-81، والأصول 228/2، وشرح التسهيل لابن مالك153/2، والارتشاف 147/3.
[42]() يُنظرالكتاب138/1، والتبصرة 1/ 326، والإنصاف المسألة رقم (12) 82/1، وشرح المفصل 323/2، وشرح الكافية 439/1.
[43]() يُنظر الإنصاف المسألة (12) 82/1، والتبيين 266-267، وشرح المفصل لابن يعيش 323/1، وشرح الكافية 438/1.

والأحداث قد يُقصد إلى ذكرها خاصةً من غير حاجةٍ إلى الإخبار عنها أو تسليط عامل لفظي عليها"[44].

" وأساس قوله بهذا العامل – كما يقول– أن المعمول لا يتقدم على عامله، فما عدّه النحاة مفعولًا مقدّمًا ومنصوبًا على الاشتغال هو عند ابن الطراوة منصوبٌ بالقصد إلى ذكره ولا علاقة له بالعوامل بعده"[45].

وقد أرجع الدكتور البنّا استحقاق عامل القصد تلك الوقفة إلى أنَّ ما يقوله النحاة من أنّ العامل في مثل هذه الأسماء مُقَدَّرٌ هو قولٌ لا يقوم على أساس قويّ؛ لعدم ظهوره في شيء من الكلام، ومما يقويهعنده ارتباطه الوثيق بالنظرة البلاغية التي تقول: أنّ ما قُدِّم فلغرضٍ نحو: الاهتمام أو التخصيص، وليس بين الاهتمام – كما يقول– وبين القصد إليه فرق[46].

وقد وافق الدكتور عيَّاد الثبيتي – فيما يبدو – الدكتور البنا فيما ذهب إليه؛ إذ لم أجده بعد نقله نصَّ الدكتور البنا السابق يُعقِّبُ عليه بما يدل على مخالفته له أو اعتراضه عليه[47].

وفي رأيي أنَّ قول الدكتور محمد البنا–رحمه الله– يستحق وقفة نظرٍوتأمل أيضًا كقول ابن الطراوة، فهو يرى رأي ابن الطراوة ويقويه – كما رأينا –بكلام البلاغيين، ويُضعّف رأي البصريين في باب الاشتغال وما أشبهه؛لعدم ظهور العامل المقدَّر عندهم في شيء من الكلام .

ولا أرى حقيقة ما يرى –رحمه الله – لأمور:

أولها: عدم صلاحية تقوية مذهب ابن الطراوة – في ظني – بكلام البلاغيين، فكلامهم كما صرّح إنما هو في أغراض التقديم، ولا تقديم في أمثلة الاشتغال، ولا في نحو: زيدًا ضربْتُ عند ابن الطراوة.

وثانيها: عدم استواء مصطلح القصد – فيما يبدو لي – والاهتمام والتخصيص في المعنى، فالقصد مصطلح نحوي وضعه ابن الطراوة يريد به– كما أشار السهيلي–: القصد إلى الاسم

---

[44]() أبو الحسين ابن الطراوة، ص:74.
[45]() المرجع السابق 75.
[46]() يُنظر المرجع السابق 75-76.
[47]() ابن الطراوة النحوي 313.

بذكره مجردًا عن التقييدات بالزمان أو بالأحوال[48]، وبعبارة أخرى : مجردًا عن التقييد بإسناد أو بزمن .

أما الاهتمام والتخصيص فلم ير البلاغيون عند تعليلهم لتقدم المفعول وغيره بهما – فيما أظن– إلا معناهما اللغوي .

وثالثهما: أن عدم ظهور عامل المفعول المحذوف وجوبًا في شيء من الكلام لا يقتضي في رأيي نفي أصالة وجوده، فكما أن لكل فعل فاعل، فكذلك لكل مفعولٍ فعلٌ وقعَ عليه .

ورابعها: أن المعاني لا تعمل النصب في المفعول – كما قيل – إنما تعمل فحسب في المجرورات والظروف والأحوال[49].

وخامسها: أن مذهب جمهور البصرة يضمن – فيما أرى – طردَ البابِ على وتيرة واحدة، فكل مفعول به له عامل مذكور أو محذوف، وهو الأيسر على المتعلمين . والله أعلم .

المبحث الخامس:في إسقاط عامل الجار والمجرور والظرف :

وافق الدكتور محمد البنَّا – رحمه الله–ابن مضاء في دعوته إلى إسقاط عامل الجار والمجرور إذا كان كونًا عامًا، نحو: زيدٌ في الدارِ[50]، وحجته في ذلك ما وجده في (الكتاب) من نص سيبويه–رحمه الله– على انتصاب الظرف في نحو: (هو خلفَك) بالمبتدأ لا بمحذوف، والجار كالظرف[51]، وذلك في قوله في (هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت):" وذاك؛ لأنها ظروفٌ تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنه موقوع فيها، ومكونٌ فيها، وعمل فيها ما قبلها.. فالمكان قولك: هو خلفَكَ .."[52].

فسيبويه – كما ترى– يُصرّح بأن العامل في الظرف هو ما قبله، ومقتضى ذلك سواء أكان ما قبله فعلًا، نحو: جلسْتُ خلفَكَ، أو اسمًا، نحو: هو خلفَكَ .

---

[48]() ينظر أبو القاسم السهيلي ص: 321.
[49]() ينظر البسيط 629/2، والمغني 91/1.
[50]() ينظر الرد على النحاة (الدراسة) ص28 .
[51]() ينظر الرد على النحاة (الدراسة) ص28 .
[52]() الكتاب 403/1-404.

ولا يجد الدكتور البنَّا مسوغًا لتقدير ذلك العامل:" إلا قول النحويين: إن حروف الجر تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، ولما كان الفعل معدومًا – كما يقول– في أمثال هذه الجمل فقد قدَّروه كونًا عامًا"[53].

ولذا فإنه رأى استنادًا على نصِّ سيبويه –لزوم إسقاط هذا القول من أصولهم، والقول بأن حروف الجر تربط بين الأفعال والأسماء، وكذلك بين الأسماء والأسماء، فيكون الجار والمجرور حينئذٍ في نحو: زيدٌ في الدارِ، هو الخبر، ويقاس على ذلك الصلة والصفة والحال[54].

والحقيقة أن ما ذهب إليه الدكتور البنَّا موافقًا ابن مضاء يُفضي إلى عدِّ الخبر إذا كان شبه جملة قسمًا برأسه، وهو المنسوب إلى ابن السراج، وإنْ صحَّ هذا المنسوب يكون ابن السرّاج هو السابق إلى إسقاط عامل الجر لا ابن مضاء .

والحقّ أنَّني لم أقف على هذا الرأي المعزو إلى ابن السراج في كتابه (الأصول)، وما وجدته فيه تقديره العامل محذوفًا، يقول:" وخبر المبتدأ الذي هو الأول في المعنى على ضربين، فضربٌ يظهر فيه الاسم الذي هو الخبر، وضربٌ يُحذف منه الخبر، ويقوم مقامه ظرف له... أما الظروف من المكان فنحو قولك: زيدٌ خلفَك، وعمرو في الدارِ، والمحذوف: معنى الاستقرار والحلولوما أشبههما، كأنك قلت: زيدٌ مستقرٌ خلفَك، وعمروٌ مستقرٌ في الدار، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه ولاستغنائهم به في الاستعمال"[55].

فابن السَّراج كما هو ظاهرٌ من كلامه –يقدّر عامل الظرف والجار اسم فاعل من الاستقرار محذوفًا، ومقتضاه أن يكون الخبر عنده من قبيل الخبر المفرد، وليس كما نُسِبَ إليه قسمٌ برأسه[56].

وهو بهذا يوافق جمهور البصريين القائلين بتقدير عامل محذوف للخبر إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا[57]محتجين لذلك بأنه (كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيها معنى

---

[53]() الرد على النحاة (الدراسة) ص28 .
[54]() ينظر الرد على النحاة (الدراسة) ص28-29 .
[55]() الأصول لابن السراج 1/62-63 .
[56]() ينظر شرح ابن عقيل 1/198، والهمع 2/21-22.
[57]() ينظر الإنصاف مسألة رقم (29) 1/245، وشرح الكافية 1/244، والارتشاف 3/1121

(في) و (في): حرف جر، وحروف الجر لابد لها من شيء تتعلق به؛ لأنَّها دخلت رابطةً تربط الأسماء بالأفعال"[58] .

وقد اختلفوا في تقدير هذا العامل، فقدَّره بعضهم بفعلٍ: استقرَّ أو كانَ، وبعضهم باسمِ فاعلٍ: مُستقِرّ أو كَائن[59].

ومذهب الكوفيين في ذلك أن العامل هو الخلاف، وحجتهم في ذلك أن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ في نحو قولك: زيدٌ قائمٌ، أمَّا في نحو: زيدٌ أمَامَكَ، فإنَّ (أمَامَكَ) في المعنى ليس هو (زيد)، كما كان (قائم) في المعنى هو (زيد)، فلما كان مخالفًا له نُصب على الخلاف ليفرقوا بينهما[60].

ورده أبو البركات الأنباري بأنه " لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفًا للمبتدأ لكان المبتدأ أيضًا يجب أن يكون منصوبًا؛ لأنَّ المبتدأ مخالفٌ للظرف كما أنَّ الظرف مخالفٌ للمبتدأ؛ لأن الخلاف لا يُتصوّر أن يكون من واحد، وإنما يكون من اثنين فصاعدًا؛ فكان ينبغي أن يقال: زيدًا أمامَك، وعمرًا وراءَك وما أشبه ذلك"[61]، وهو لا يصح .

والرأي عندي – ما رأى الدكتور البنَّا يرحمه الله– مُتابِعًا ابن مضاء؛ إذ لا أرى ضرورة لتقدير كونٍ محذوف مع تمامِ الكلام بدون تقديره، تمسكًا بأصل النحاة الذي قرروه بأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى ذلك، وهنا لا حاجة لذلك، فالكلام في نحو: زيدٌ في الدارِ كما يقول ابن مضاء:" كلامٌ تامٌ مركبٌ من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلَّتْ عليها (في) ولا حاجة بنا إلى غير ذلك "[62].

واشتراطهم في شبه الجملة الواقع خبرًا أن يكون تامًا[63]، مُغنٍ – في رأيي– عن ذلك التعليق لشبه الجملة بمحذوف، فالمعنى تام، والارتباط قائم بين المبتدأ والخبر قُدِّرَ المحذوف أم لم يُقدَّر .

---

[58]() الإنصاف، مسألة رقم (29) 246/1.
[59]() ينظر الإنصاف 245/1، وشرح الكافية 245/1، والهمع 21/1-22.
[60]() ينظر الإنصاف، مسألة رقم (29) 245/1- 246.
[61]() الإنصاف، مسألة رقم (29) 247/1.
[62]() الرد على النحاة لابن مضاء ص 78.
[63]() ينظر الارتشاف 1121/3، والهمع 21/2.

ولا أظن داعي تقدير النحاة ذلك المحذوف قَصْرَهم وظيفة الجار والمجرور على الربط بين الأفعال والأسماء – كما ظنَّ الدكتور البنا–فقد وجدْتُ ابن السراج ينصُّ صراحة على ربطِ الجارِ والمجرور بينالأسماء والأسماء أيضًا، يقول:" حروف الجر تَصِل ما قبلها بما بعدها فتُوصِل الاسم بالاسم، والفعل بالاسم"[64].

وإنما داعي تقديرهم ذاك – في ظني– هو احتياجهم إلى تدبير ناصبٍ للظرف في نحو: زيدٌ خلفَك، والسؤال الذي يطرح نفسه: إذا كان الظرف في المثال وأشباهه يحتاج إلى كونٍ محذوفٍ ليكون ناصبًا له فما حاجة الجار والمجرور له في نحو: زيدٌ في الدارِ ؟

أليس القول بعمل المبتدأ في الخبر لفظًا أو محلًا يضمنُ اطّرادَ عملِ المبتدأ في الخبر بأنواعه ؟ فيعمل الرفع في لفظه إنْ كان مفردًا، وفي محله إنْ كان جملةً أو شبه جملة.

وقد يقوي قولي هذا نصُّ سيبويه المتقدم على عمل ما قبل الظرف فيه، فقد يكون مراده بذلك عمل المبتدأ الرفع في محله لوقوعه خبرًا عنه، وليس عمله النصب فيه .

وهذا التفسير – في ظني– يتسق مع مذهب سيبويه المعزو إليه في رافع الخبر بأنه المبتدأ[65]، إذ مقتضى إطلاقه القول شمول عمل المبتدأ في الخبر الخبرَ بكل أنواعه .

المبحث السادس : في حكم تقديم الفاعل على الفعل :

الناظر في كلام الدكتور محمد البنَّا – رحمه الله– في حديثه عن حكم تقدير الضمائر في الأفعال في دراسته لكتاب " الرد على النحاة " يجده لا ينطق برأيه في حكم تقديم الفاعل على الفعل في عبارة صريحة، وإنما في عبارات قد يُستشفُّ منها بادئ الأمر مُجرد ميله إلى إجازة ذلك لا اعتناقه له[66] .

بينما القراءة المتأملة لعباراته تجعلنا نكاد نجزم بأنه مذهبه، ولا أدري لِمَ لَمْ يجهر بقول رأيه صريحًا؟!

يقول الدكتور البنَّا مُعقِّبًا على استنباطه إعراب ابن مضاء الاسم المتقدم في نحو (زيدٌ قامَ) فاعلًا، و(قَامَ) فعله من قوله:" والذي يجب أن يُعتقد في مثل (زيدٌ قامَ) أنه يجوز أن يريد

---

[64]() الأصول لابن السراج 408/1.

[65]() ينظر شرح الكافية 227/1، وشرح ابن عقيل 189/1.

[66]() ينظر الرد على النحاة، لابن مضاء (الدراسة) ص: 32.

المتكلم إعادة الفاعل، ويجوز أن يكتفي بما تقدَّم"[67]: " والحقُّ أنَّ مِثل هذا الفهم جديرٌ بالاهتمام ويُفضي القول به إلى أنْ نُعدَّ ما يسميه النحاة ضمائر بارزة علامات دالة على التكلم أو الخطاب أو الغيبة، ولا يستطيع متأمل إلا أنْ يحكم بأن صيغة الفعل دالة على الفاعل .." [68]، ولم يَكْتفِ بمقاله هذا بل أتبعه بسردِ طائفة من الأمثلة لتقديم الفاعل قاسها على: زيدٌ قامَ، يُلحَظُ فيها، وقوع الاسم المتقدم اسمًا ظاهرًا وضميرًا، وتنوع الضمير خطابًا وتكلمًا وغيبةً، وإفرادًا وتثنيةً وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا، ومنها: محمدٌ قامَ،وسعادُ قامَتْ، والمحمدانِ قامَا، والهندانِ قامَتَا، والمحمدون قَامُوا، وأنا قُمْتُ، وأنتَ قُمْتَ، وهو قَامَ، وهي قَامَتْ[69].

وعقَّب على تلك الأمثلة قائلًا:" إذا نظرنا إلى هذه التراكيب، وطَبَّقنا المنهج المتقدم، فإنه يمكننا أنْ نُعْرِب الأسماء المتقدمة سواء أكانت ظاهرةً أم ضمائر، نُعْرِب كُلًا منها فاعلًا، ونسمِّي هذه اللواحق، وهي تاء التأنيث، وألف التثنية، وواو الجماعة، ونون النسوة علامات، وكذلك نُسمِّي تاء المتكلم والمخاطب وما يتفرع منهما علامات وليست فاعلين "[70].

وتصدَّى بعد ذلك لمن قد يعترض بنحو: قُمْت، في حال عدم ذكر ضمير متقدم " بأنَّ حالة التكلم أو الخطاب أَغْنَتْ عن التصريح بضمير المتكلم [أو المخاطب][71]، بأن يقال: أنا قُمْتُ، وأنتَ قُمْتَ، وأنتِ قُمْتِ، وهذه التاء المذكورة مع العلامة الصوتية من الضمة والفتحة والكسرة علامة المتكلم أو المخاطب أو المخاطبة "[72].

وكأنَّ الدكتور البنَّا يريد أن يقول بأن الفاعل في (قمت) –إذا لم يُسبق بضمير – على منهجه سيكون محذوفًا تدل عليه التاء مع حركتها، فالضمة دليل على أن الفاعل المحذوف هو ضمير المتكلم (أنا)، والكسرة على أنه (أنتِ) وهكذا .

والحقَّ أن المتأمل نصوص الدكتور البنَّا التي تقدمت لا أظنه سيخالفني الرأي فيما استظهرت، فهو كما يظهر من تدبر كلامه السابق يجيز كابن مضاء تقديم الفاعل على

---

[67]() الرد على النحاة، لابن مضاء (الدراسة) ص: 32.
[68]() الرد على النحاة لابن مضاء (الدراسة) ص: 32-33.
[69]() ينظر المصدر السابق (الدراسة) ص: 33-34.
[70]() الرد على النحاة (الدراسة): 34.
[71]() زيادة يقتضيها السياق .
[72]() الرد على النحاة (الدراسة): 34.

الفعل، ولا يقف بالجواز عند حدّ (محمدٌ قامَ) بل يجاوزه إلى إجازة جميع صور الفاعل المتقدم المحتملة في رأيه سواء أكان الفاعل ظاهرًا أم ضميرًا .

ومما يدل على صدق ما استظهرتُ دفاعه عن الأمثلة المقيسة بالإجابة عمن قد يعترض بنحو: (قمت)، عند عدم ذكر ضمير متقدم؛ فإذا لم يكن الدكتور البنا للمذهب مَيَّالٌ أو مُطْمَئِنٌ فَلِمَ يُشغل باله بتوقع اعتراض ويجيب عنه ؟!

هذا ما بدا لي من قراءة أسطر الدكتور البنَّا في تعليقه على ما فهم من قول ابن مضاء في: زيدٌ قامَ، والحقيقة أنِّي أتوقف عند جملة أمور:

أولها: عدم إشارة الدكتور البنَّا إلى سَبْقِ نحاة الكوفة لابن مضاء في القولِ بصحةِ تقديم الفاعل علىالفعل[73]، وهو ما منعه نحاة البصرة باتفاق[74].

فابن مضاء على هذا فيما ذهب إليه سيكون مسبوقًا لا سابقًا، وموافقة الدكتور البنَّا له –إنْ صحَّ ما استظهرت – إنما هي موافقة للكوفيين حقيقة، إلا أن ظاهر أمثلة تقديم الفاعل على الفعل المذكورة في تقرير رأي الكوفيين في كتب النحو يشير إلى قصرهم القول بجواز ذلك على حالة واحدة وهي: إذا لم يتصل بالفعل ضمير تثنية أو جمع نحو: زيدٌ قام، والزيدان قامَ، والزيدون قامَ .

يقول أبو حيَّان:" .. ذهب البصريون إلى أنه يجب تقديم العامل على الفاعل، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع، فيجيز الكوفيون الزيدان قامَ، والزيدون قامَ"[75].

وثانيها: عدُّه لواحق الفعل (تاء الفاعل وألف الاثنين وواو الجماعة ونون الإناث) علامات تدُل على عدد الفاعل وجنسه ولا تعرب فاعلا في نحو: المحمدان قاما، والمحمدون قاموا، والهنداتُ قمنَ، فمقتضى ذلك – وإن لم يُصرِّح – إجازته (لغة أكلوني البراغيثُ)، وتأثره بها في تحليله، ومما يُؤكِّد ذلك قوله:" والنحاة يُفرِّقون بين: الزيدانِ قامَا، وقامَا الزيدانِ، ويقولون:

[73]() ينظر الارتشاف1320/3، والمساعد 387/1، والهمع 2/ 255.
[74]() ينظر الارتشاف1320/3، والمساعد 387/1، والهمع 2/ 254.
[75]() ينظر الارتشاف 1320/3، وشرح التسهيل للمرادي، 401، والهمع 255/2.

إن الألف في الجملة الأولى ضمير فاعل، وفي الثانية علامة تثنية، وهي في المنهج المقترح علامة تثنية، والفاعل هو الاسم الظاهر" [76].

فالدكتور البنَّا – كما ترى – في نصه يرى بأن ألف التثنية في (قامَا الزيدان) علامة تثنية، و(الزيدان) فاعل، وهذا لا يكون إلا على لغة أكلوني البراغيث، وهي خلاف المشهور عند العرب[77] .

وثالثها: قياسه على (زيدٌ يقومُ ونحوه) عند ابن مضاء: أنتَ قمْتَ، وأنتِ قمْتِ، ونحوهما، – وهو قياسٌ غريب؛ إذ لم يقلْ أحدٌ من النحاة بإعراب الضمير المنفصل في نحو قولنا: قمْتَ أنتَ، وقمْتِ أنتِ، فاعلا، فهو عندهم باتفاق توكيد للضمير المتصل[78] بخلاف (زيدٌ) في: زيدٌ يقومُ، فهو إن تأخر عن الفعل فإنه عندهم فاعل باتفاق .

المبحث السابع: فيالتفرقة بين الفاعل والمفعول الظاهرين في الجملة :

اصطفى الدكتور محمد البنَّا – رحمه الله – لدرس هذا الموضوع المنهج الاستقرائي التحليلي وإن لم يصرّح بذلك، فقد تتبع – كما ذكر بنفسه في بحثه (تحليلِ الجملةِ الفعليةِ) –الجملةَ الفعليةَ التي ظهر فيها الفاعل والمفعول في القرآن الكريم كلِّه[79]،وعمدَ إلى تصنيفِ شواهدِها في دراسةٍ مستقلةٍ أطلقَ عليها "فهرسة التراكيب التي ظهر فيها كلٌ من الفاعل والمفعول في القرآن الكريم"[80].

ولا أدري حقيقة لِمَ لَمْ يُلحقِ الدكتور البنا هذه الفهرسة ببحثه مع استناده عليها في البحث، وهو الأَوْلى في رأيي؟! .

وقد خلص الدكتور البنَّا من تلك الدراسة إلى جملة نتائج جاءَتْ مبثوثة في تضاعيفِ بحثِه يمكن إجمالها فيما يلي :

أولا: أن مُدارسةَ النصوصِ حول الجملة التي ظهر فيها كلٌ من الفاعل والمفعول أثبتت أن التفرقة بين الفاعل والمفعول يتضافر في بيانها دوالٍ أخرى غير الإعراب وهي دلالة الفعل، ودلالة الأجزاء معه، ثم السياق، فهذه الثلاثة تتعاون جميعها – كما ذكر – في تحديد الفاعل

---

[76]() الرد على النحاة لابن مضاء (الدراسة) ص: 35.
[77]() ينظر شرح التسهيل لابن مالك 116/2، والمساعد 394/1، والهمع 2/ 256.
[78]() ينظر شرح الكافية للرضي 389/2، وأوضح المسالك 359/3.
[79]() ينظر تحليل الجملة الفعلية ص: 13.
[80]() ينظر فهرسة التراكيب التي كل من الفاعل والمفعول في القرآن الكريم ، ص: 7-8.

والمفعول[81]، ومن شواهده لذلك قوله تعالى:"{وَلا تَـزِرُ وَازِرَةٌ وِزرَ أُخْـرَى}{الأنعـام : 164}،فقد ذكر بأنه لو أُحتكِم إلى ظاهر لفظ (وِزْرَ) لأعرب مفعولا مطلقًا مبينًا للنوع، ولكن السياق – كما قال – لا يقتضي ذلك فليس المراد معنى المثلية وإنما المراد أنه لا تحمل نفسٌ آثمة وزرَ نفسٍ أخرى، ولذا فـ (وزر أخرى) في رأيه مفعولٌ به لا مفعول مطلق، ودلَّ على ذلك السياق" [82] .

ثانيًا: لا يوجد في القرآن الكريم ولا في أشعار العرب نحو: يَضْرِبُ زَيْدٌ عَمْرًا، من الأمثلة التي يصلح فيها كلُ من الاسمين للإسناد إليه والوقوع عليه، ويُزيل الإعرابُ فيها الالتباس، ويُحدِّد الفاعل من المفعول، وما تصوَّره بعض النحاة ومن تابعهم من أنه لولا الإعراب ما مُيِّز الفاعل من المفعول، ومنهم: ابن قتيبة وابن فارس هو تصور – في رأي الدكتور البنا– يفتقر إلى مدارسة النصوص، فلا شيء في العربية والقرآن كـ (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا)، إلا وتجد السياق فيه – كما يقول–مُعينًا للفاعل والمفعول[83].

ثالثًا: أن وقوع الفاعل والمفعول ظاهرين يمثّل نسبةً ضئيلةً من مجموع شواهد الجملة الفعلية في القرآن، وذلك إذا قِيسَ بالتراكيب التي حلَّتْ فيها الضمائر محلَّ الأسماء الظاهرة، أو التي اشترك فيها الضمير مع الاسم الظاهر[84].

ومن شواهد وقوعهما ظاهرين قوله تعالى:{وَإِذَا حَضَـرَ القِسْـمَةَ أُولُـو القُرْبَـى}{النساء : 8}،وقوله سبحانه:{يَوْمَ يَتَذَكَّرُ الإِنْسَانُ مَا سَعَى}{النازعات : 35}.

ومن شواهد وقوع أحدهما ظاهرًا والآخر ضميرًا قوله تعالى:{الذِينَ آتَيْنَاهُمْ الكِتَـابَ}{البقرة: 121}، وقوله : {وَلا يُكَلِّمَهُمُ اللهُ}{البقرة: 174}[85].

رابعًا: انقسام تلك النسبة الضئيلة إلى أربع مجموعات :

الأولى: وقوع الفاعل فيها متميِّزًا عن المفعول لاستحالة الإسناد إلى المفعول والوقوع على الفاعل، وهذه المجموعة هي الغالبة[86]، ومن شواهدها قوله تعالى:{وَيَحْمِلُ عَـرْشَ رَبِّـكَ

---

[81]() ينظر تحليل الجملة الفعلية، ص: 12.
[82]() ينظر تحليل الجملة الفعلية 10-12.
[83]() ينظر المرجع السابق : ص:12، 13، 19.
[84]() ينظر المرجع السابق : ص:12، 13، 19.
[85]() يُنظر تحليل الجملة الفعلية، ص: 12.
[86]() يُنظر تحليل الجملة الفعلية، ص: 15.

فَـوْقَهُمْ يَومَئِـذٍ ثَمَانِيَـةٌ}[الحاقـة: 417] وقولـه:{وإِذَا حَضَـرَ القِسْـمَةَ أُولُـو القُرْبَـى }[النساء: 8] .

والثانيـة: تضـم آيـات قـد يُتـوهم فيهـا جـواز إسـنادِ الفعلِ إلـى كلِ واحدٍ مـن الاسـمين ويَصْـرِف السياق عن هذا الوهم، ومن شواهده قوله تعالى:{وَجَـاءَ السَّـحَرَةُ فِرْعَـوْنَ قَـالُوا إِنَّ لَنَـا لأَجْـرًا}[الأعراف: 113]،فالمجيء – كما يقول الدكتور البنا – واقع من السحرة بدليل قوله قبله: {قَالُوا أَرْجِه وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي المَـدَائِنِ حَاشِـرِين يَـأْتُوكَ بِكُـلِّ سَـاحِرٍ عَلِـيم }[الأعراف: 111-112](87).

والثالثـة: تضـم آيـات لا يكـون فيهـا أحـد الاسـمين أولـى بالإسـناد إليـه مـن الآخـر، لأنـه لـيس بمميز منه، والإعراب وحده هو المميز بين صورة الفاعل والمفعول، ومن شواهدها قوله عزَّ من قائل:{فَتُـذَكِّر إِحْـدَاهُمَا الأخـرى}[البقـرة: 282]، وقولـه: {وَلا يَسْـأَلُ حَمِـيمٌ حَمِيمًا}[المعارج: 10](88).

والرابعـة: وفيهـا بضـع آيـات أُسند فيهـا الفعل فـي قراءةٍ إلـى أحد الاسـمين، وفـي الأخرى إلـى الاسم الآخر، فما كان في أولاهما فاعلًا، تجده في القراءة الأخرى مفعولًا، والفاعل الحقيقي في تلك الآيات – كما يقول الدكتور البنا – هو الذي جاء في قراءة الجمهور،أما إسناد الفعل إلى الاسم الآخر في القراءة الشاذة فهو إسناد – كما ذكر – يقوم على التوسع أو التجوّز .

ومن شواهد هذه المجموعة قوله تعالى : {فَتَلَقَّـى أَدَمَ مِـنْ رَبِّـهِ كَلِمَـاتٍ}[البقـرة: 37]،وقوله:{وَإِذَا ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ}[البقرة : 124](89) .

فقد قرأ الجمهور الآيـة الأولـى برفـع (آدم) ونصـب (كلمـات)، وقرأ ابـن كثيـر بنصـب (آدم) ورفع(كلمات)(90).

كما قرأ الجمهور الثانية بنصب (إبراهيم) ورفع (ربَّه) ، وقُرِئ في قراءة شاذة (إبراهيم) بالرفع، و (ربَّه) بالنصب(91). .

87() يُنظر المرجع السابق، ص: 14.
88() تحليل الجملة الفعلية ص:15 .
89() المرجع السابق 15-16.
90() ينظر النشر 211/2، وإتحاف فضلاء البشر 134.
91() يُنظر البحر المحيط 545/1، وروح المعاني، مج1،ج1/ 374.

هذا ما انتهى إليه الدكتور البنَّا من درسه للتركيب الفعلي ذي الفاعل والمفعول الظاهرين في القرآن، والحقّ أنه قَدَّمَ لنا بحثًا قيّمًا يكشف عن أهمية الدراسة الاستقرائية التحليلية في درس المسائل النحوية في القرآن الكريم أو أي مدونة من المدونات التراثية؛ فغالبًا ما تكشف تلك الدراسات عن شواهدَ قد غفِل عنها النحاة، أو عن قواعدَ مُطلقةٍ يعزوها التقييد، أو مُقيدةٍ تحتاجُ إلى إطلاق.

وقد رأينا صدق ذلك فيما تقدم، ومع أن بحث الدكتور البنا – رحمه الله– يستحق التقدير إلا أنني سأتوقف عند أمرين :

أولهما: نفيه في بعض المواضع من بحثه وجود شواهد في القرآن الكريم وكلام العرب، نحو: يضْرَبُ زَيْدٌ عَمْرًا، لا يتميز الفاعل فيها من المفعول إلا بالإعراب[92]، فنفيه – رحمه الله – ذلك لا يتفق – فيما أرى – مع ما ذكره في تعليقه على المجموعة الثالثة، وهي التي لا يكون أحد الاسمين أولى بالإسناد إليه من الآخر لأنه ليس بمميز. حيث قال:" وفي هذه المجموعة يلاحظ أيضًا تقدّم الفاعل وتأخر المفعول، كما يلاحظ أنه لم ينص على الفاعلية شيءٌ في دلالة الفعل ولا الفاعل، وإنما كان الإعراب وحده هو المميز بين صورة الفاعل والمفعول "[93].

فالدكتور البنَّا – كما ترى – يُقِرُّ بوجود آيات لا يتميز الفاعل فيها من المفعول إلا بالإعراب، وليس الأمر كما قال في بعض المواضع .

ثانيهما: نَسبُه إلى ابن قتيبة، وابن فارس متابعة بعض النحاة في قولهم بأنه "لولا الإعراب ما مُيِّز الفاعل من المفعول".

فالناظر في كلام كليهما يجد خلاف ما ذَكر، فكلاهما يُقِرّ بأن تمييز الفاعل من المفعول بالإعراب وحده، إنما يكون حيث يقع اللبس ويُعدم السياق الدال .

يقول ابن قتيبة:" ولها – يعني العربية – الإعراب الذي جعله الله وشيًا لكلامها، وحليةً لنظامها، وفارق في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين كالفاعل

---

[92]() ينظر تحليل الجملة الفعلية ص: 12، 13، 19.
[93]() تحليل الجملة الفعلية، ص: 16.

والمفعول لا يفرق بينهما، إذا تساوت حالهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب "[94].

فدلالة الإعراب وحده على الفاعلية والمفعولية ليست على إطلاقها – كما ترى – عند ابن قتيبة، وإنما حيث صلح كل من الاسمين للفاعلية والمفعولية .

ومثلُ ابنِ قتيبة ابنُ فارسٍ، يقول ابن فارس:" وكذلك الحاجة إلى علم العربية، فإن الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أن القائل إذا قال: ما أَحسن زيد، لم يُفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب، وكذلك إذا قال: ضَرَبَ أَخوكَ أَخانَا، وما أشبه ذلك من الكلام المشتبه"[95] .

فابن فارس – كما ترى – في أول مقاله أطلق القول فصَرَّح بأن: الإعراب هو الفارق بين المعاني، ولكنه عاد في آخر كلامه، فَضَيَّقَ مدلول قوله فجعل التفريق به حيث اشتبه الكلام، أي: حيث وقع اللبس .

المبحث الثامن:في حكم إبدال النكرة من المعرفة :

وافق الدكتور محمد البنَّا – رحمه الله– جمهور نحاة الكوفة والبغداديين في جواز إبدال النكرة من المعرفة، بشرط أن تكون النكرة موصوفة كقولك: هذا زيدٌ رجلٌ فاضلٌ[96]، وأعرض عن رأي البصريين القائلين بجواز ذلك بلا شرط[97].

وأرجع الدكتور البنَّا اختياره مذهب الكوفيين والبغداديين – فيما ظهر لي– إلى أمرين: أحدهما: عدم الفائدة في إبدال النكرة من المعرفة إذا لم تكن موصوفة، كقولك: جاءَ زيدٌ رجلٌ، والثاني: الاستناد إلى أمثلة سيبويه والمبرد في المسألة .

يقول – رحمه الله – معلـلًا اختياره:" ويبدو أنَّ الحق مع القائلين بذلك؛ إذ لا فائدة من أن يقول القائل: جاءَ زيدٌ رجلٌ، وما أبدل سيبويه النكرة من الضمير إلا وقد كررها، فقال: رجلٌ رجلٌ، فكأنَّ المعنى: دخلُوا رجلٌ يليه رجلٌ، فهي في المعنى موصوفة، على أنه وصفها في كلامه الثاني فقال: هذا رجلٌ منطلقٌ، ولم يبدلها المبرد إلا مضافة أو موصوفة"[98].

---

[94]() تأويل مشكل القرآن، ص: 14.
[95]()الصاحبي، ص: 55.
[96]() ينظر رأي الكوفيين في شرح الجمل، 286/1، والارتشاف 1962/4، والهمع 218/5.
[97]() ينظر رأي البصريين في الارتشاف 4/ 1962- 1963، والمساعد 248/2، والهمع 218/5.
[98]() أبو القاسم السهيلي 399.

ويمكن أن نضيف أمرًا ثالثًا لاختياره يُستشف من كلامه في المسألة وهو الاستناد إلى السماع حيث قال: " ويبدو أن الكوفيين لم يقعوا على غير ما اشترطوه، وأما البصريون فقد أرادوا أن يحققوا القسمة العقلية، فإذا كان هناك معرفةٌ مبدلةٌ من نكرة فلتكن أيضًا نكرةٌ مبدلةٌ من معرفة[99] ".

فهو يرى – كما يبدو لي – أن حجة الكوفيين في مذهبهم إنما هي السماع الذي جاء بشرطهم، ولم يقفوا على خلافه.

والحقُّ أن الناظر في كلام الفراء من الكوفيين في قوله تعالى:{لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ}{العلق: 15-16}، يجد ظاهر كلامه يشير إلى إجازته إبدال النكرة من المعرفة بلا شرط كالبصريين .

ولنتأمل معًا كلامه، يقول:" على التكرير –يقصد (ناصية)–..... المعرفة تُرَدّ على النكرة بالتكرير، والنكرة على المعرفة"[100].

فهو –كما ترى– يصرّح بجواز إبدال المعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة مطلقًا، ولا يظهر من كلامه ما يدل على تقييده إبدال النكرة بقيد، بل إن الناظر في كلامه في قوله تعالى : {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ}{البقرة: 217}، يتوقف عند توجيهه جر (قتالٍ) في الآية بحرف جر محذوف[101]، مع إمكانه القول بجره على البدل سواء أكان رأيه جواز إبدال النكرة من المعرفة بلا شرط – كما ظهر من قوله في آية العلق، أم كان جواز ذلك بشرط وصف النكرة، وهو المعزو إلى جمهور الكوفيين، فـ(فيه) في الآية صفة لـ (قتال) ومع ذلك لم يعرب (قتال) بدلًا.

وقول الفراء في هذه الآية كان داعي إعلان أبي حيان:" أن كلام الكوفيين على خلاف النقل "[102].

ولا أرى تعميم الحكم؛ إذ لا يَبعد – في رأيي – أن يكون الفراء قد خرج على إجماع نحاة الكوفة في هذه المسألة وجارى جمهور البصريين في رأيهم مع أن المتأمل كلام البصريين

---

[99]() أبو القاسم السهيلي 399.
[100]() معاني القرآن ، 279/3.
[101]() ينظر معاني القرآن ، 141/1.
[102]() الارتشاف ، 1962/4.

كسيبويه والمبرد وابن السراج يجد ظاهر أمثلتهم وشواهدهم يخالف ظاهر كلامهم، فما يظهر من كلامهم جواز إبدال النكرة من المعرفة مطلقًا، وما يبدو من أمثلتهم جواز ذلك بشرط أن تكون مخصصة بوصفأو بإضافة، وهذه الأمثلة هي التي كانت أحد ما اتكأ عليه الدكتور البنا في اختياره مذهب الكوفيين – كما رأينا–، ولننظر معًا في أقوال البصريين، يقول سيبويه – رحمه الله–:" ونقول : هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ، على البدل، كما قال تعالى جده:"{بالناصية ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ}{العلق: 15-16}[103]، ويقول في موضع آخر:" وإن شئْتَ قلتَ: دخلوا رجلٌ فَرجُلٌ، تجعله بدلًا، كما قال عزَّ وجل:{بالناصية ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ}{العلق: 15-16}[104]".

ويقول المبرد:" واعلم أن البدل في الكلام يكون على أربعة أضرب: فضربٌ من ذلك أن تبدل الاسم من الاسم إذا كانا لشيءٍ واحد معرفتين كانا، أو معرفة ونكرة ....، وفي بدل النكرة من المعرفة قوله: مَرَرْتُ بزيدٍ صاحبِ مالٍ، ومرَرْتُ بالرجلِ رجلٍ صالحٍ"[105].

وتشبه عبارة ابن السراج عبارة المبرد، يقول:" وأما إبدال النكرة من المعرفة فنحو قولك: مَرَرْتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ، كما قال الله عزَّ وجل:{بالناصية ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَة خاطئة}{العلق: 15-16}[106].

فالناظر في نصوص سيبويه والمبرد، وابن السراج التي تقدمت يلحظ وقوع النكرة موصوفة في الشاهد وأحدِ الأمثلةِ، وانفرد سيبويه بمثالٍ وقعَتِ النكرةُ فيه مكررةً بالفاء، دالةً على الترتيب، والمبرد بمثالٍ قد وقعَتْ النكرة فيه مخصصةً بالإضافة، ولم يذكر أي منهم مثالا أو شاهدًا قد وقعت فيه النكرة غير مخصصة .

ومقتضى ذلك إجازتهم إبدال النكرة من المعرفة بشرطٍ، وليس مطلقًا كما نُسب إليهم .

وهذا يجعلنا نتساءل: أحقًا مذهب البصريين جواز إبدال النكرة من المعرفة بلا شرط كما عُزي إليهم، أم الجواز بشرطٍ كالكوفيين والبغداديين .

هذا وممن تبع البصريين فيما نُسب إليهم من المتأخرين: الزمخشري وابن يعيش وابن أبي الربيع، وأبو حيان، والسيوطي[107]، والأحسن عند ابن يعيش وصف النكرة[108].

---

[103]() الكتاب ، 86/2.
[104]() الكتاب ، 398/1.
[105]() المقتضب ، 295/4-296.
[106]() الأصول ، 46/2-47.
[107]() ينظر شرح المفصل 636/1، والبسيط 398/1، والارتشاف 1962/4، والهمع 217/5-218.

وممن حذا حذو نحاة الكوفة وبغداد: السهيلي، وابن الحاجب، والرضي[109]، وقَصَرَ الرضي الشرط على البدل المطابق[110]، وانفرد ابن عصفور بإجازة ذلك بشرط الإفادة دون تخصيص لها بأن تكون بوصف أو بغيره[111].

وبعد هذا العرض والدرس لمذاهب النحاة في المسألة، ورأي الدكتور محمد البنا – رحمه الله– فإنني أستطيع القول بأني أوافقه في بعض مقاله، وأخالفه في بعضٍ، أوافقه في القول بجواز إبدال النكرة من المعرفة بشرطٍ، وأخالفه في ثلاثة أمور:

الأول: في الشرط، فالرأي عندي ما رآه ابن عصفور، وهو أن يكون التقييد بشرط الإفادة، سواء تحقق ذلك بالوصف أو الإضافة أم بدونهما، ليشمل جميع ما ورد من شواهد المسألة وأمثلتها سواء ما كانت النكرة فيه موصوفة أو مضافة أم لم تكن .

ومن شواهد وقوعها موصوفة آية العلق التي تقدم ذكرها:{لَنَسْفعًا بالناصية ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ}{العلق: 15-16 }.

وقول كُثير عزة[112]:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشُلَّتِ

ومن شواهد وقوعها غير موصوفة أو مضافة، قول الشاعر[113]:

إنَّا وَجَدَنَا بَنِي جَلَّان كُلَّهُمُ كَسَاعِدِ الضَّبِّ لا طُولٍ ولا قِصَرِ

وقول الشاعر[114]

فَلا وأبيك خيرٌ منك إنّي ليُؤذيني التَّحمحُمُ والصَّهيلُ

وقول الشاعر[115]:

فَصَدُّوا من خِيَارِهِنَّ لِقَاحًا يَتَقَاذَفْنَ كالغُصُونِ غِزَارُ

---

[108]() ينظر شرح المفصل 636/1-637.
[109]() ينظر نتائج الفكر ، 298، وشرح الكافية للرضي 387/2.
[110]() ينظر شرح الكافية للرضي ، 387/2.
[111]() ينظر البسيط 398/1.
[112]() ينظر شرح الجمل 286/1.
[113]() ينظر شرح الجمل لابن عصفور 287/1، وشرح الكافية 388/2، والخزانة 364/2، وجلان : حيان من العرب.
[114]() ينظر شرح الجمل لابن عصفور، 287/1، وشرح التسهيل 331/3، وشرح الكافية 388/2، والتحمحم: صوت الفرس إذا طلب العلف، وصهل الفرس: صوته .
[115]()ينظر الهمع 218/5، واللقاح : ذوات الألبان من النوق من حين يسمن سنام ولدها حتى يمضي لها سبعة أشهر ويفصل ولدها .

بإبدال (غزارٍ) من الضمير في يتقاذفن .

وقول بشر بن أبي خازم[116]:

فإلى ابن أُمِّ أُنَـاسٍ أَرْحَلُ نَاقَتِي عمرو فَتُبْلَغُ حاجتي أو تُزْحِفُ

مَـلِكٍ إذا نزلَ الــوُفُودُ بِبَـابِه عرفوا مَـوَارِدَ مُزْبِدٍ لا يُنْــزَفُ

بإبدال (ملكٍ) من (عمروٍ).

ولم أقف على شواهد لوقوع النكرة مضافة.

وأما **الثاني:** ففي انتقاده نحاة البصرة بأن داعي إجازتهم المطلقة تلك تحقيق القسمة العقلية، "فإذا كان هناك – كما يقول – معرفة مُبْدلة من نكرة فلتكن أيضًا نكرة مُبْدلة من معرفة"[117].

فما يظهر لي أن داعي إجازتهم تلك إن صحَّ ما نُسب إليهم قد كان السماع الذي جاءت النكرة فيه مبدلة من المعرفة مخصصة بالوصف في بعض الشواهد، وغير مخصصة في بعضها كما رأينا فيما تقدم من شواهد .

والثالث: في إنكاره الفائدة، إذا لم تكن النكرة موصوفة، نحو: جاءَ زَيدٌ رَجُلٌ، فهو كما ذكر بعض النحاة مفيد؛ لأن زيدًا قد يكون اسم امرأة؛ فمن المعلوم عن العرب تسمية المذكر باسم المؤنث والعكس[118] .

ومع ذلك لا أنكر عدم الفائدة في بعض الأمثلة نحو: جاءَ الخطيبُ رجلٌ، وأقبلتِ الطالبةُ فتاةٌ.

المبحث التاسع: في حكم تقديم معمول المصدر :

قوَّى الدكتور محمد البنا– رحمه الله– مذهب السهيلي في حكم ذلك، حيث قال معلقًا على مذهبه بعد سرده له:" الحقّ أن مذهب السهيلي قويٌ بعيدٌ عن التكلف"[119].وظاهر تقوية الدكتور البنا مذهب السهيلي اختياره له وإن لم يصرّح .

---

[116]()ينظر الكتاب 9/2، وشرح أبيات سيبويه 27/2، والهمع 219/5، وتُزْحَف : تَعْيا وتقف لا حراك بها، والموارد : جمع مورد ، وهو المنهل ، ومزبد: البحر إذا علاه الزبد لهياج أمواجه .

[117]()أبو القاسم السهيلي /399.

[118]() ينظر شرح الجمل ، لابن عصفور ، 287/1، والهمع 219/5.

[119]()أبو القاسم السهيلي، 404.

ومذهب السهيلي جواز تقديم معمول المصدر إذا كان شبه جملة بشرط أن يكون المصدر نكرة غير مضافة؛ لأنه لا يتقدَّر بـ (أن) والفعل، واستشهد لذلك ببعض الشواهد من القرآن، منها قوله تعالى:{أَكَانَ لِلْنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا}{يونس : 2}، وقوله عزّ وجل:{لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلا}{الكهف:108}وقوله:{لَوَلَّيتَ مِنْهُمْ فِرَارًا}{الكهف : 18}[120]، ويرى الدكتور البنا لزوم إلحاق السهيلي المصدر المعرف بـ (أل) بالمصدر المنكر في الحكم لاتفاقه معه في علة الجواز، حيث قال:" وإذا راعينا توجيهه فقد كان عليه أن يلحق المصدر المعرف بأل بالمصدر المنكر في أنه لا يتقدر بأن والفعل.."[121].

أما مذهب الجمهور فهو المنع على إطلاقه، وحجتهم في ذلك أن المصدر مقدَّر بحرف مصدري والفعل، والحرف المصدري موصول، ومعمول الصلة لا يتقدم[122]وما جاء من شواهدٍ ظاهرُها

التقديم فهي مؤولةٌ عندهم بتقدير عامل محذوف[123].

والحقّ أن الدكتور البنا مع تصريحه بقوة مذهب السهيلي إلا أنه لم يوضح لنا سرَّ قوته بل نجده عوضًا عن أنْ يفعل ذلك أشار إلى مذهب الرضي الذي أطلق القول بالجواز إذا كان المعمول شبه جملة دون تقييد للمصدر بأن يكون نكرة غير مضافة، ونقل نصَّه دون أن يعقبه بتعليق يوضِّح موافقته له أو مخالفته، حيث قال:" وقد جاء الرضي فأطلق القول في تقديم الظرف والمجرور ولم يخصص مصدرًا عن مصدر، يقول – يقصد الرضي–:" وأنا لا أرى منعًا من تقدُّم معموله عليه إذا كان ظرفًا أو شبهه نحو قولك:" اللهم ارزقني من عدوِك البراءةَ، وإليك الفرارُ، قال تعالى: {وَلا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ }{النور :2}، وقال:{ بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ}{الصافات : 102}،وفي نهج البلاغة: "قلَّتْ عنكم نَبْوتُهُ "، ومثله في كلامهم كثير، وتقدير الفعل في مثله تكلّف، وليس كل مؤول بشيءٍ حكمه حكم ما أُوِّل به؛ .. بلى لا يتقدّم عليه المفعول الصريح لضعف عمله، والظرف وأخوه يكفيهما رائحة الفعل"[124].

---

[120]() ينظر المرجع السابق، 403-404.
[121]()ينظر المرجع السابق 404.
[122]()ينظر التخمير 96/3، وشرح ألفية ابن معط 1011/2، وشرح المفصل لابن يعيش 102/3، والهمع 69/5.
[123]() ينظر شرح التسهيل لابن مالك 113/3، وشرح التسهيل للمرادي 689، والمساعد 233/2، والهمع 69/5.
[124]()شرح الكافية 406/3-407.

فالدكتور البنا– كما ترى – لم يُفصح عن رأيه في مذهب الرضي، بل اكتفى بالإشارة إلى إطلاقه حكم الجواز دون تقييد للمصدر، والناظر في قول الرضي يجده يحتج لمذهبه بأربع حجج: **أحدها:** كثرة السماع، **والثانية:** البعد عن التكلف، فما لا يحتاج إلى تقدير – كما يقول النحاة – أولى مما يحتاج إلى ذلك، **والثالثة:** عدم استلزام اتفاق المؤول والمؤول به في الحكم ، **والرابعة:** وتُستشف من كلامه أن العرب يتوسعون في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسعون في غيرهما .

وأظن أن الدكتور البنا تأثر في تقويته مذهب السهيلي بمقال الرضي، وبما احتج به السهيلي نفسه وإن لم يصرح .

فظني أن قوة مذهب السهيلي عند الدكتور ترجع إلى كثرة السماع، وهو ما نبه إليه السهيلي قبل الرضي، وإلى القياس الذي يُقدم ما لا يُحوج إلى تقدير على غيره .

والأرجح عندي رأي الرضي الذي أطلق الجواز لما ذكر من حجج، لا رأي السهيلي الذي قوَّاه الدكتور البنا؛ إذ لا يخلو رأي السهيلي عندي من اعتراض عليه باتفاق الجمهور على تقدير المصدر سواء أكان مجردًا نكرة أم مضافًا أم معرفًا بـ(أل) بحرف مصدري والفعل عند إعماله[125]، ومقتضى ذلك التسوية بينها في الجواز وفي المنع، لا التفريق، فليس الأمر كما قال السهيلي من عدم التقدير للمصدر بحرف مصدري والفعل إلا إذا كان مصدرًا نكرة فحسب، ولا كما قال الدكتور البنا من إلحاق للمعرف بـ (أل) بالنكرة فحسب .

ومما يُعزِّز رأي الرضي – في رأيي–ما جاء من شواهد ذلك في القرآن الكريم، وكلام العرب، ومما ورد من ذلك في القرآن فضلا عمّا ذكره قوله تعالى: {أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامُ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ}[البقرة: 187]،وقوله:{إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُ}[القيامة:12]،وقوله:{أُولَئِكَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ولا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا}[النساء:121]،وقوله سبحانه:{وَلا تَقْفُ مَالَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ}[الإسراء:36]،وقوله:{زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ}[آل عمران: 14].

وقوله عز وجل:{إِنَّا عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ }[القيامة:17]، وقوله:{إِنَّ اللهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ}[لقمان:34]، وقوله : { وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِين}[الروم :47].

[125]()شرح التسهيل 113/3، والمساعد 232/2-233، والهمع 69/5.

ومما جاء من ذلك في كلام العرب قول عمر بن أبي ربيعة[126] :

ظَنُّهَا بي ظَنُّ سوءٍ كـلُه وبها ظني عفـافٌ وكَــرَم

وقوله[127]:

طَالَ عنْ آلِ زَيْنَبَ الإعراضُ للتَّعَدِّي وما بنا الإبْــغَاض

وقول تميم العجلاني[128]:

لَقَد طَالَ عن دَهْمَاءَ لدِّي وعِذْرتي وكُتْمــانُها أكْنَى بأمِّ فلان

قول الشاعر[129]:

وَبَعْضُ الحِلْمِ عند الجَهْــ ـل للــذلَّــة إذعــانُ

المبحث العاشر : في تقدير العامل مع بعض المنصوبات :

حصر ابن مضاء المحذوفات في ثلاثة أقسام: محذوف لا يتم الكلام إلا به، وقد حُذف لِعلم المخاطبِ به كما هو الحال في أمثلة التحذير نحو قوله تعالى:{نَاقَـةُ اللهِ..}{الشمس:13} ومحذوفٌ لا يحتاج إليه الكلام ؛ لأنه تامٌ بدونه، وإنْ ظهر كان عيبًا كما هو الحال في أمثلة الاشتغالنحو: زَيدًا ضَرَبْتُهُ،ومحذوفٌ إذا ظهر تغيّر الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كما هو الحال في عامل المنادى في نحو: يا عبدَ اللهِ .

وقد أَقَرَّ ابن مضاء النحاة في القول بتقدير المحذوف في القسم الأول – كما ذكر الدكتور البنا – وأنكر ذلك في الأخيرين[130].

وقد جارى الدكتور البنا – رحمه الله – ابن مضاء في الإقرار بالحذف والتقدير في القسم الأول، ورفض ذلك في القسمين، وقدَّم لنا بديلًا للقول بحذف ناصب الاسم المتقدِّم في باب الاشتغال في نحو: زيدًا ضرَبْتُهُ ، وهو القول بنصب الفعل المتأخر له مع نصبه للضمير، يقول: "والحقُّ أننا قد نشاركه في هذين القسمين، ونعتقد أنه من الممكن أنْ تُستَبدلَ بالأصول التي قامَتْ عليها أمثالُهذه التقديرات أصولٌ أخرى كفيلةٌ بأن تختفي بها بعض أبواب النحو المعروفة، وتُدمج في أبواب أخرى، فما قالوه في باب الاشتغال من تقدير عامل محذوف لاشتغال الفعل المذكور، فقد بنوه على أن الفعل قد استوفى معمولاته، وقد يكون من

126()ينظر شرح التسهيل 113/3.
127() ينظر شرح التسهيل 114/3.
128() ينظر شرح التسهيل 113/3.
129()ينظر شرح التسهيل لابن مالك114/3، وشرح التسهيل للمرادي 689، والمساعد 233/2، والهمع 69/5.
130() ينظر الرد على النحاة لابن مضاء (الدراسة) ص: 25-26.

أصلهم: أن أمثال هذا الفعل لا يتعدى إلى الاسم وضميره، ولو أنهم نظروا إلى المسموع ووصفوه كما هو لما كانت بنا حاجةٌ إلى مثل هذا التقدير، ولدخل هذا الباب في باب المفعول به،فكنّا نرى في هذا الباب الصور التالية:

*ضَرَبْتُ زيْدًا .

*زيدًا ضَربْتُ .

*زيدًا ضربْتَهُ، زيدًا مررْتُ به .

والصُّور الثلاثة تحكي هذه الأوضاع: تأخّر المفعول، وتقدمه على الفعل من غير أن يعود عليه ضمير، وتقدمه مع عود الضمير، والصورة الأخيرة بمثاليها هي المذكورة في باب الاشتغال، ليس هناك ما يمنع من إدخالها في باب المفعول به، ونقول: إنَّه يجوز أنْ يتعدَّى الفعل إلى المفعول المقدَّم وإلى ضميره، فيَنْصِب ذلك المقدَّم سواء أكان الفعل متعديًاأم لازمًا"[131].

فالدكتور البنا –رحمه الله – في النص المتقدِّم –كما يبدو– يذهب مذهب الكوفيين في باب الاشتغال، وإنْ لم يصرِّح بذلك، فناصبُ الاسم المتقدِّم عنده ليس فعلًا محذوفًا يفسره المذكور – كما قال البصريون[132]- وإنما ناصبه عنده الفعل المذكور، وهو قول الكوفيين[133].

كما أنه في إدراجه أمثلة النصب في باب الاشتغال ضمن باب المفعول به إنما يرى رأي الدكتور شوقي ضيف – رحمه الله– الذي سبقه إلى القول بذلك في كتابه " تيسير النحو التعليمي"[134]، إلا أن الدكتور شوقي ضيف لم يخرج على رأي البصريين بل كان لهم متابعًا، بخلاف الدكتور البنا– رحمه الله– الذي شارك نحاة الكوفة في رأيهم وإن لم يصرح بذلك، ولا نعلم أيشاركهم القول بحجتهم أيضًاأم لا ؟ إذ ليس في كلامه ما يشير إلى ذلك .

ومقتضى ما أدلى به من رأي أن يُرَدَّ عليه بما رُدَّ به مذهب نحاة الكوفة من امتناع عمل الفعل في الظاهر وضميره[135] .

---

[131]() المرجع السابق ص: 26.

[132]() ينظر الإنصاف، لأبي البركات الأنباري، مسألة رقم (12) 82/1، وشرح المفصل لابن يعيش،30/2، 37، وشرح الكافية للرضي 439/1.

[133]() ينظر الإنصاف لأبي البركات الأنباري، مسألة (12) 82/1، وشرح المفصل لابن يعيش 30/2، وشرح الكافية، للرضي 438/1.

[134]() ينظر تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا، ص: 117.

[135]() ينظر شرح ابن عقيل 471/1.

وقد برَّرَ الرضي جواز ذلك عند الكوفيين ومثلهم في ذلك الدكتور البنا بأن الضمير هو الاسم الظاهر في المعنى، ففائدة تسليط العامل على الضمير بعد الظاهر المقدم إنما هو تأكيد إيقاع الفعل عليه[136].

والحقّ بأننا إنْ سلمنا بصحة مذهب الكوفيين والدكتور البنا فإننا نجد أنفسنا نقف في حيرةٍ أمام سؤالٍ يطرح نفسه، وهو ما إعرابُ الضميرِ عندهم ؟ أهو مفعولٌ به أيضًا للفعل يؤكِّد إيقاع الفعل عليه أم هو بدل أمتوكيد للاسم الظاهر ؟!!

هذا ما لم أجد له إجابة عند الكوفيين ولا عند الدكتور البنا، وأجاب عنه الرضي بإمكان تقديره بدل كل من الظاهر المتقدم[137]، ويرده – فيما أرى –عدم وقوع إبدال الضمير من الظاهر في كلام العرب نثره ونظمه[138] .

ويبقى أن أقول بأن الدكتور البنا مع التماسه بديلًا لتقدير محذوف في القسم الثاني إلا أننا نجده لم يفعل ذلك في القسم الثالث الذي من أمثلته المنادى، ولا أستبعد أن يكون البديل عنده هو العامل المعنوي: عامل القصد إلى ذكر الاسم الذي ذهب إليه ابن الطراوة وأفصح الدكتور البنا بنفسه عن تأثر ابن مضاء به[139] .

ومما يزيد هذا الاحتمال عندي قوةً إشادته في دراسته لابن الطراوة بهذا العامل وجهره باستحقاقه وقفة نظرٍ وتقديرٍ[140]،ولا أدري لِمَ لَمْ يقل به عاملًا في المنصوب على الاشتغال؟!

المبحث الحادي عشر : في أصل صيغتي التعجب ودلالتهما :

وقف الدكتور البنا – رحمه الله–فيما يبدو أمام هاتين الصيغتين وقفةً طويلة، قلَّب النظر فيها كرتين متدبرًا متأملًا فيهما، وانتهى به ذلك إلى إطلالته علينا برأيٍ جديدٍ تتجلَّى فيه بصماتُ مذهبِ الكوفيين الذين قالوا بأن (ما) في (ما أفعله) استفهام دخله معنى التعجب[141]،وأن

---

[136]() ينظر شرح الكافية للرضي 438/1.

[137]() ينظر شرح الكافية للرضي 438/1.

[138]() ينظر شرح التسهيل، لابن مالك 332/3.

[139]() ينظر الرد على النحاة، لابن مضاء (الدراسة)، ص:27.

[140]() ينظر أبو الحسين بن الطراوة ص: 75.

[141]()وهو يقع في رأيهم مبتدأ، و(أفعل) اسم يقع خبرًا عنه (ما) منصوبًا على الخلاف، والاسم المنتصب بعدها منصوب على التشبيه بالمفعول به. ينظر شرح التسهيل 32/3، والارتشاف 2066/4، والمساعد 148/2، والهمع 55/5-56.

(أَفْعِلْ به) أمر لفظًا ومعنى[142]،ولا يظهر فيه أثرٌ لمذهب البصريين الذين قالوا بأنَّ (ما) في (ما أفعلَه) نكرة تعجبية بمعنى شيء[143]، وأن (أَفْعِلْ به) أمرٌ لفظًا وخبرٌ معنى[144].

فقد ذهب الدكتور البنا – رحمه الله – إلى وقوع التدرج أو التغير الدلالي في كلتا الصيغتين، فـ(مَا أَفْعَلَهُ) فيما يرى "متدرجٌ عن أسلوب الاستفهام وكأنّ الأصل فيه أنه كان يُسأل عن وجه الغرابة فيما يراه الإنسان أو يشعر به، كأنه يقول: ما أجملَ المكانَ ؟ ما أضحكَ فلانًا ؟ ثم استعمل في التعجب المجرد من الاستفهام، ولزم هذه الصيغة"[145].

وأما (أَفْعِلْ بِهِ) فقد ذهب إلى أنه متدرج عن الأمر الحقيقي، وكأن الأصل فيها أن يخاطب الإنسانُ نفسه آمرًا على سبيل التجريد فمن المعهود عن العرب ميلها إلى التجريد أحيانًا – كما يقول– فإذا رأى العربي أمرًا مستغربًا جرّد من نفسه شخصًا آخر وخاطبه: أَبْصِرْ بِه، أوأَسْمِعْ به، وكأنه يدعوه إلى التحقيق من هذا الأمر الغريب، ثم تدرَّج الأمر فأصبح التركيب للتعجب المجرد، وأصبح العربي يقوله عندما يشاهد أمرًا غريبًا، سواءً كان منفردًا بنفسه أم كان في جماعة، المتعجب هو المتكلم، والمخاطب بالصيغة هو الشخص الذي جرَّده من نفسه[146] .

فالدكتور البنا –كما يبدو لي– تأثر بالكوفيين في تحليله للصيغتين فهو في الصيغة الأولى وافقهم في تقديره (ما) استفهامية، وفي الثانية وافقهم في عدّ (أَفْعِل) فعلَ أمرٍ لفظًا ومعنى، وخالفهم في قوله بالتدرج، في دلالة الصيغتين من الاستفهام إلى التعجب في الصيغة الأولى، ومن الأمر إلى التعجب في الثانية.

والحقيقة أنَّمن ينظر في كتاب (الإنصاف) لأبي البركات الأنباري فإنه يجده ينقل عن نحاة الكوفة قولهم: بأن (ما أَفْعَلَهُ) تعجب أصله الاستفهام[147] .

وهذا النقل إن صحت نسبته إلى الكوفيين فإنه يعني سبق نحاة الكوفة للدكتور محمد البنا في قوله بالتدرج في صيغة (ما أفعله) من الاستفهام إلى التعجب، كما يعني عدم اتفاقهم على أن (ما) استفهام دخله معنى التعجب .

---

[142]() والباء حرف جر أصلي للتعدية، والمجرور مفعول في المعنى، ينظر شرح التسهيل 33/3، والارتشاف 2067/4، والمساعد 150/2، والهمع 58/5.

[143]() وهي في موضع رفع مبتدأ، و(أفعل) فعل ماضٍ في موضع رفع خبر، والاسم بعدها مفعول، ينظر الانصاف 126/1، وشرح التسهيل31/3، والارتشاف 2065/4، والمساعد 147/2-148.

[144]() والباء زائدة، وما بعدها فاعل، ينظر الارتشاف 2066/4، والمساعد 149/2-150، والهمع 57/5.

[145]() ابن كيسان النحوي، 143.

[146]() المرجع السابق ، 143-144.

[147]() ينظر الإنصاف، المسألة رقم (15) 137/1.

وقد ردَّ أبو البركات الأنباري مقالهم – ويصدق على مقال الدكتور البنا أيضًا – بأمرين: أحدهما: أنها دعوى بلا دليل، والثاني: عدم صلاحية القول بأن التعجب أصله الاستفهام؛ لاختلاف نوع التعجبوالاستفهام من ناحية الخبر والإنشاء، فالتعجب خبر يحتمل الصدق والكذب، بينما الاستفهام إنشاء لا يحتملهما[148] .

وما ذكره أبو البركات الأنباري من ردّ فيما تقدم فإنه في رأيي يُذكر بحذافيره في ردّ مذهب البصريين في (أَفْعِلْ به) فهو عندهم أمر أصله خبر – كما ذكرت من قبل–فأصل: أَحْسِنْ بزيدٍ عندهم: أَحْسَنَ زَيْدٌ، أي: صارَ ذا حُسن، ثم تدرج إلى أَحْسِنْ[149]، ودعواهم هذه بلا دليلٍ أيضًا، وكذلك يلحظ اختلاف الصيغتين الأصل والمحولة إليه إنشاءً وخبرًا، ومع ذلك لم نجد الأنباري ينكر رأيهم أو يعترض عليهم.

ويبقى أن أقول بأن ما ذهب إليه الدكتور البنا–في ظني– ليس ببعيد، ولكنه يظل احتمالا يعوزه الدليل، وهو على أي حالٍ اجتهادٌ منه – رحمه الله–يستحقُّ التقدير أصابَ أم أخطأَ، فحسبه تلك الوقفة المتأملة للصيغتين ودلالتهما.

المبحث الثاني عشر : في دلالة (أَنْ) الزائدة بعد (لمَّا) :

لا يُسلِّم الدكتور محمد البنا–رحمه الله–بصحة القول بدلالة (أَنْ) الزائدة بعد(لمَّا) على ارتباط الفعل الثاني بالأول بعدها، وهو الرأي الذي نسبه إلى السهيلي[150]، ونقل عن أبي حيان نسبته إلى الزمخشري أيضًا والشلوبين[151].

وهو بخلاف رأي الجمهور الذين يرون دلالتها على التوكيد كسائر الزوائد[152].

وأرجع الدكتور البنا عدم تسليمه برأي السهيلي إلى وقوفه على آيتين في القرآن الكريم في قصة واحدة قد ذُكِرَتْ (أَنْ) في إحداهما، وخلت الأخرى منها، يقول:" يرى السهيلي أنهم يزيدون (أنْ) بعد (لمّا)؛ للدلالة على ارتباط الفعل الثاني بالأول، ارتباط المسبب بالسبب والمعلول بالعلة.. هذا وقد نسب أبو حيان إلى الزمخشري والشلوبين تلميذ السهيلي قولا كهذا، وما ذكره السهيلي يبدو لي غير مُسَلَّم فقد وجدْتُ آيتين من كتاب الله في قصة واحدة وفي خبر رسولٍ واحدٍ وقد خلت إحداهما من (أنْ):{وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا}{العنكبوت:

148() ينظر الإنصاف المسألة رقم (15) 137/1 .
149() ينظر شرح التسهيل، 3/33-34.
150() ينظر أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي 353-354.
151() المرجع السابق 353-354.
152() ينظر الارتشاف 1691/4، والمغني 34/1، والهمع 143/4.

33}،{و لَمَّـــا جَـاءَتْ رُسُـلُنَالُوطًا سِـيءَ بِهِـمْ}{هود: 77}، ومع ذلك أترك الحكم لدراسي الإعجاز[153]".

ووجه احتجاج الدكتور البنا بالآيتين –فيما يبدو لي–اقتضاء ادعاء دلالة (أَنْ) على الارتباط افتقاد ذلك إذا خلا منها الكلام، وهو ما يثبت بطلانه آية هود التي خلت من (أنْ) ومع ذلك لم يُفتقد الارتباط فيها بين الفعلين شأنها في ذلك شأن آية العنكبوت التي ذُكرتْ فيها (أنْ) .

والحقّ أن ما نسبه الدكتور البنا– رحمه الله– إلى السهيلي وكذلك إلى الزمخشري والشلوبين نقلًا عن أبي حيان يحتاج منا إلى وقفة نظرٍ وتأملٍ، فالناظر في كتاب الكشاف للزمخشري، و(نتائج الفكر) للسهيلي لا يجد المنسوب إليهما.

وإنما يجد الزمخشري يقرر كالجمهور بأن (أنْ) الزائدة بعد (لمّا) تفيد التوكيد، والسهيلي يجده يصرح بأن (لمّا) لا (أنْ) تدل على ارتباط الفعل الثاني بالأول، وصيانة (أن) هذا المعنى، ودلالتها على معنى السببية .

يقول الزمخشري في آية العنكبوت:" (أَنْ) صلة أَكَّدت وجود الفعلين مترتِّبًا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما كأنهما وجدا في جزءٍ واحدٍ من الزمان "[154].

فالزمخشري – كما ترى –يشير في النص السابق إلى دلالة (أَنْ) على توكيد ارتباط الفعلين والترتيب، وليس دلالتها بنفسها على الارتباط، وشتان ما بين المعنيين .

ويقول السهيلي: " (لَمَّا) ليست بالحقيقة ظرف زمان، ولكنَّه حرف يدل على ارتباطِ الفعلِ الثاني بالأول وأنَّ أحدَهما كالعلةِ للآخر، فلذلك زادوا (أَنْ) بعدها صيانة لهذا المعنى.."[155].

ويقول في موضع آخر:" تقول: لَمَمْتُ الشيءَ لمًّا: إذا ضممتَ بعضَه إلى بعضٍ، وهذا نحومن المعنى الذي سيقت إليه (لمَّا)؛ لأنه ربْطُ فعلٍ بفعلٍ على جهة التسبيب أو التعقيب، فإذا كان التسبيب حَسُن إدخال (أنْ) بعدها زائدة، إشعارًا بمعنى المفعول من أجله "[156].

فالسهيلي – كما ترى–يصرح في النص السابق بدلالة (لما) وليس (أنْ) على ارتباط الفعلين بعدها، والدلالة على التسبيب والتعقيب، ودلالة (أنْ) على تأكيد معنى السببية الذي عبَّر عنه

[153]() أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي 354.
[154]() الكشاف 190/3.
[155]() نتائج الفكر 127.
[156]() المصدر السابق 128.

بقوله:" فلذلك زادوا (أَنْ) بعدها صيانة لهذا المعنى .." ولا أظن مراده بصيانة معنى السببية في (لمّا) إلا تأكيدها والحفاظ عليها .

ولم أقف على رأي الشلوبين الذي نسبه إليه الدكتور البنا في كتابيه (التوطئة) و(شرح المقدمة الجزولية) ، ولعله ذكره في كتابٍ آخر .

والحق أنني بعد ما تقدم لا أرى موجبًا لاعتراض الدكتور البنا– رحمه الله– على السهيلي بآية العنكبوت وآية هود، فحديث السهيلي – كما أسلفت– إنما هو عن (لمّا) لا عن (أنْ) كما ظن الدكتور البنا، وهي مذكورة في الآيتين وربطت بين الفعلين في كل منهما، ودلت على السببية، إلا أن ذكر (أنْ) في آية العنكبوت، زادت مدلول (لمّا) تأكيدًا .

والظاهر أن رأي الدكتور البنا في دلالة (أنْ) بعد (لمّا) إنما هو رأي الجمهور – فيما يبدو –من اعتراضه على السهيلي . والله أعلم .

المبحث الثالث عشر: في حكم وقوع (إذْ) موقع (إذا) والعكس :

الأقرب عند الدكتور محمد البنا –رحمه الله –أن تكون (إذْ) في بعض الكلام بمعنى (إذا) ، كما تكون (إذا) أيضًا بمعناها، ولا يرى داعيًا إلى تكلُّف التأويل والتقدير؛ لورود آيات يَعْسُر فيها ادعاءَ احتفاظِ كُلٍ من الظرفين بمعناه الأصيل، كما هو الحال في قوله تعالى:{فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذْ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ }{غافر: 70-71 }،فـ (يعلمون) مستقبل لفظًا ومعنى، لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في (إذْ)، فيلزم أن تكون (إذْ)، بمعنى (إذَا)[157].

ومذهب الدكتور البنا هذا هو مذهب طائفة من المتأخرين منهم: العكبري، وابن مالك، والرضي[158].

أما مذهب الجمهور فمَنْعُ ذلك، وممن صَرّح بذلك صَدْرُ الأفاضل الخوارزمي، والسهيلي، وأبو حيان، والسمين الحلبي[159]، والظاهر أنه مذهب ابن فارس، والزمخشري، وابن يعيش، فيما يلوح من تخصيصهم وقوع (إذْ) للماضي، و(إذا) للمستقبل دون إشارة إلى إمكان تناوبهما،يقولابن فارس:" (إذْ) تكون للماضي تقول:" أَتَذْكُرُ إِذْ فَعَلْتُ كَذَا ؟ "[160]، ويقول الزمخشري:" (إذْ)لما مضى، و(إذَا) لما يستقبل"[161].

---

[157]() ينظر أبو القاسم السهيلي ، ص:349.

[158]() ينظر التبيان 359/1، وشرح التسهيل 212/2، وشرح الكافية 184/3، والجنى الداني 371، والمغني 81/1.

[159]() ينظر شرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمي ، 274/2، وأبو القاسم السهيلي 349، والارتشاف 1409/3، والدر المصون 592/9.

[160]() الصاحبي، 196 .

[161]() شرح المفصل ، لابن يعيش ، 266/2.

وقد خَرَّج هؤلاء المانعون ما جاء من شواهد وقوع (إذْ) للمستقبل على أنها من تنزيل المستقبل منزلة الماضي لتحقق وقوعه، يقول المرادي:" وذهب أكثر المحققين إلى أن (إذْ) لا تقع موقع (إذا)، ولا (إذا) موقع (إذْ)...، وأجابوا عن هذه الآية – يقصد قوله تعالى:{فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذْ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ}- ونحوها، بأن الأمور المستقبلة لما كانت في إخبار الله تعالى متيقنةً مقطوعًا بها عُبّر عنها بلفظ الماضي"[162]، ولم يذكر المرادي أو غيره تخريج المانعين وقوع (إذا) موقع (إذْ) فيما جاء من شواهد ذلكفي القرآن الكريم وكلام العرب .

وبعد هذا العرض للمذاهب فإنني أرى بأن الحقَّ يقف في صفِّ الدكتور البنا، ومن حذا حذوهم في القول بالجواز، وذلك لعدة أمور:

أولها:كثرة شواهد ذلك، وممن جهر بكثرة ذلك في القرآن الكريم: العكبري من المتأخرين[163]. والشيخ محمد عبد الخالق عضيمة– رحمه الله– من المحدثين[164]، بل إن أقوى حجة تُعزز رأي من أَجَازَ – في ظني – ورود آية قد تناوب فيها الظرفان المواقع في قراءتين سبعيتين، هذه الآية هي قوله تعالى:{وَاللَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ}{المدثر:33}فقد قُرئت في قراءة (إذا)، وفي الأخرى: (إذْ)[165]، وقد أشار إلى كلتا القراءتين الشيخ عضيمة– رحمه الله–[166]ومما جاء من شواهد وقوع (إذ) موقع (إذا) في القرآن الكريم[167] فضلا عن الشاهد المتقدم في سورة (غافر)، قوله تعالى:{يَوْمَ يَجْمَعُ الله الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمْ قَالُوا لا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلامُ الغُيُوبِ ، إِذْ قَالَ الله يَا عِيسَى}{المائدة : 109-110}، وقوله سبحانه:{وَإِذْ قَالَ الله يَا عِيسَى ابنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ للنَّاسِ اتَّخِذُونِي وأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ الله}{المائدة :116}،وقوله:{وَلَوْ تَرَى إِذْ فُزِعُوا فَلا فَوْتَ}{سبأ:51}،وقوله عزَّ وجل:{ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا}{الزلزلة: 4، 5}، وقوله:{وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الآزِفَةِ إِذِ القُلُوبُ لَدَى الحَنَاجِرِ}{غافر:18}.

ومن شواهد ذلك في كلامهم قول الشاعر[168] :

---

[162]()الجنى الداني 188، وانظر الصاحبي 196، والمغني 81/1 .

[163]() ينظر التبيان ، 359/1.

[164]() ينظر دراسات لأسلوب القرآن ، مج 1، ق1 ، جـ1 /105 .

[165]() قراءة نافع وحمزة وحفص (والليل إذْ) بغير ألف ، وقرأ الباقون بالألف ، ينظر حجة القراءات، لأبي زرعة بن زنجلة 733، والتيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو الداني ، 222.

[166]() ينظر دراسات لأسلوب القرآن ، مج 1، ق1 ، جـ1 /105 .

[167]() ينظر شرح التسهيل لابن مالك 212/2، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم مج1، ق 1، ج1، 145-146 .

[168]() ينظر شرح التسهيل ، لابن مالك 213/2.

مَتَى يَنَالُ الفَتَى اليَقْظَانُ حَاجَتَهُ إِذْ المَقَامُ بِأَرْضِ اللَّهْوِ والغَزَلِ

وقول الآخر[169] :

سَتَنْدَمُ إِذْ يَأْتِي عَلَيْكَ رَعِيلُنَا بِأَرْعَنَ جَرَّارٍ كَثِيرٍ صَوَاهِلُهْ

وقول أبي النجم[170] :

ثُمَّ جَزَاهُ اللهُ عَنَّا إِذْ جَزَى جَنَّاتِ عَدْنٍ فِي العَلالِيِّ العُلَى

ومن شواهد وقوع (إذا) موقع (إذْ) في القرآن الكريم[171] قوله تعالى:{وَإِذَا رَأَوا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُوا إِلَيْهَا}{الجمعة :11}،وقوله:{وَلا عَلَى الذينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْت لا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيهِ}{التوبة: 91-92}، وقوله:{حَتَى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّينِ}{الكهف :93}، وقوله:{حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدفِينِ}{الكهف:96}،وقوله عزَّ وجل:{يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا كَالذينَ كَفَرُوا وَقَالُوالإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا}{آل عمران :156}.

ومن شواهد ذلك في كلامهم قول الشاعر[172]:

مَا ذَاقَ بُؤْسَ مَعِيشَةٍ ونَعِيْمَهَا فِيمَا مَضَى أَحَدٌ إِذَا لَمْ يَعْشَقِ

وقول الآخر[173]:

حَلَلْتَ بِهَا وِتْرِي وأَدْرَكْتُ ثُؤْرَتِي إِذَا مَا تَنَاسَى ذَحْلَهُ كُلَّ غَيْهَبِ

وقوله[174]:

وَنَدْمَانٍ يُرِيدُ الكَأْسَ طَيِّبًا سَقَيْتُ إِذَا مَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

وثانيها:أن النيابة بابٌ واسع، وأمرٌ مألوف عرفته العربية واعتادت وقوعه في الجملة، يقول ابن فارس:" من سنن العرب: التعويض، وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة"[175]، والتعويض والنيابة سواء .

169() ينظر الصاحبي 196، والرعيل: القِطْعَة المتقدمة من الخيل، والأرعن: الجيش العظيم، والجرار: الثقيل السير لكثرته .

170() ينظر الصاحبي 196.

171() ينظر شرح التسهيل لابن مالك 212/2، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم مج1، ق 1، ج1، 174-175 .

172() ينظر شرح التسهيل 212/2.

173() ينظر شرح التسهيل 212/2، والذحْل: الثَّأر، والغيهب: الضعيف عن وتره .

174() ينظر الصاحبي 197، والمغني 95/1، وشرح شواهد المغني 280/1 .

175() الصاحبي ، 394.

وثالثها:أن الخروج على مقتضى الظاهر، والعدول عن الأصل في التعبير قد يكون أحيانًا من مقتضيات البلاغة، فهو قد يحملُ في طياته من أسرار البلاغة ما قد لا يكون مع التزام الأصل وسَلْكِ ذاتِ الطريق .

وما يمكن أن يقال في تفسير سرّ وقوع (إِذْ) موقع (إِذَا) في رأيي – ما قاله المانعون في تخريج شواهد ذلك، وما يمكن أن يقال في تفسير سرّ وقوع (إِذَا) موقع (إِذْ) فيما جاء من شواهد هو استحضار صورة ما حدث في الأذهان، والله أعلم .

المبحث الرابع عشر : في حكم وقوع (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان :

لا يمنع الدكتور البنا – رحمه الله– وقوع (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان كقولك: خرجْتُ مِنْ طُلوعِ الفجرِ، متأسِّيًا في ذلك بجمهور نحاة الكوفة[176]، والأخفش من البصريين[177]وابن درستويه[178]، وجلّ المتأخرين كالسهيلي وابن مالك وأبو حيان وابن عقيل، والسيوطي[179]، وحجته في ذلك حجتهم، وهي كثرة الوارد من شواهد ذلك في القرآن الكريم وكلام العرب[180].

يقول الدكتور البنا جَاهِرًا بتأييده:" والحقّ مع السهيلي، ومن قال بهذا القول– يعني جواز وقوع (من) لابتداء الغاية الزمانية؛ فالشواهد عليه أكثر من أن تحصى"[181].

ولم يُعن الدكتور البنا بسرد طائفة من تلك الشواهد مع تصريحه بكثرتها، وكان المنتظر منه أن يفعل ذلك تعزيزًا لرأيه؛ وليس بكافٍ – في رأيي– إيراده في موضع آخر من المسألة احتجاج الكوفيين بقوله تعالى:{لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ}{التوبة: 108}[182]عن أن يذكر لنا بعضًا من الشواهد.ولعله أراد بعزوفه عن ذلك الاختصار والإيجاز .

والحقُّ أن كتب المتأخرين ولاسيما ابن مالك قد حَفَلَتْ بشواهد لذلك من القرآن الكريم، والحديث والأثر وكلام العرب .

176() ينظر الإنصاف المسألة رقم(54) 370/1، وشرح المفصل لابن يعيش 485/3، الكافية الشافية 797/2، والمساعد 246/2.

177() ينظر معاني القرآن 560/2- 561، وشرح الكافية الشافية 797/2، والهمع 212/4.

178() ينظر شرح المفصل لابن يعيش 485/3، والارتشاف 1718/4، والجنى الداني 309، والهمع 212/4.

179()ينظر أبو القاسم السهيلي372، وشرح التسهيل لابن مالك130/3، والارتشاف 1718/4، والمساعد 246/2، والهمع 212/4.

180()ينظر الإنصاف المسألة رقم(54) 370/1.

181() أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ص 373.

182() ينظر الإنصاف المسألة رقم(54)270/1، وشرح المفصل لابن يعيش485/3، وشرح الكافية الشافية 797/2.

ومن تلك الشواهد في التنزيل فضلًا عن آية التوبة المتقدّمة، قوله تعالى:{لِلهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ}{الروم: 4}[183]،ومن شواهده في الحديث والأثر قوله صلى الله عليه وسلملفاطمة رضي الله عنها:" هذا أَوّلُ طعامٍ أكله أبوك من ثلاثة أيام"[184]، وقوله صلى الله عليه وسلم:" أرأيتكم ليلتكم هذه فإنَّ على رأس مائةِ سنةٍ منها"[185].

وقول عائشة –رضي الله عنها–:" فَجَلسَ رسول الله– ولم يجلسْ عنديمن يوم قيلَ فيّما قيل"[186].

وقول أنس –رضي الله عنه–:" فلم أزلْ أحبُّ الدُّباء من يومئذٍ"[187].

ومن شواهد ذلك في كلامهم قول بعض العرب– وقد حكاه الأخفش في (المعاني) –:" لم أرَهُ من يوم كذا" يريد : منذُ أول يوم "[188].

وقولهم :" من الآن إلى غدٍ" ونُسبت حكايته عنهم إلى الأخفش[189]،ولم أقف عليه في (معاني القرآن).

ومن ذلك في الشعر قول زهير بن أبي سُلمى وقد احتج به الكوفيون[190]:

لِمَنْ الـدِّيَارُ بقُنَّـةِ الحِجْـرِ أَقْـوَينَ من حِجَـجٍ ومن دَهْـرِ

ويقول النابغة الذبياني[191]:

تَخَـيَّرْنَ مِنْ أَزْمَـانِ يـومِ حَلِـيمةٍ إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التَّجَـارِبِ

وقول جبل جوال[192]:

وكُلُّ حُسَامٍ أَخلصتْهُ قُيُونُـه تُخيّرنَ مِنْ أَزْمَانِ عَادٍ وجُرْهُمْ

---

[183]() ينظر البرهان للزركشي 415/4، والمساعد 246/2.

[184]() ينظر إعراب الحديث للعكبري ص 120، وينظر شرح التسهيل 132/3.

[185]() ينظر صحيح البخاري (3) كتاب العلم، (41) باب السمر في العلم رقمه (126) ص:25، وينظر شواهد التوضيح 131.

[186]() صحيح البخاري 52 كتاب الشهادات (15) باب تعديل النساء بعضهن بعضًا رقم 2661،ص: 433، وينظر شرح التسهيل132/3، وشواهد التوضيح 131.

[187]() صحيح البخاري (70) كتاب الأطعمة 38 باب من ناول وقدّم إلى صاحبه على المائدة شيئًا، رقم الحديث 54، ص: 970، وينظر شرح التسهيل132/3، وشواهد التوضيح 131.

[188]()معاني القرآن 2/ 561.

[189]() ينظر شرح التسهيل لابن مالك 131، وشرح التسهيل للمرادي 696.

[190]() الإنصاف المسألة رقم (54) 371/1، 375، وشرح المفصل لابن يعيش 486/3.

[191]() شرح التسهيل132/3، وشرح الكافية الشافية 797/2.

[192]() شرح التسهيل 132/3، وشواهد التوضيح 132، والقيون جمع قَيْن وهو الحداد.

وقول الشاعر[193]:

ما زِلْتُ منْ يَوم بِنْتُم وَالهًا دَنِـفا ذا لَـوْعَةٍ عَيْـشُ مَنْ يُبْلَى به عَجَبُ

هذا عن مذهب جمهور الكوفيين، اختيار الدكتور محمد البنا، لكن إن وجَّهنا النظر قِبل جمهور البصريين عدا الأخفش فإننا سنجدهم يمنعون ما أجاز نحاة الكوفة، ويحتجون له بالقياس المقتضي اختصاص (مِنْ) بابتداء الغاية في المكان، و(مُذْ) بابتدائها في الزمان، فكما لا يجوز في رأيهم أنْ يقال: ما سِرْتُ مُذْ بغدَادَ ، فكذلك لا يجوز أن يقال: ما رأيتَهُ مِنْ يَومِ الجمعةِ[194].

وردَّوا احتجاج الكوفيين بآية التوبة، وبيت زهير المتقدم بالتوجيه لهما على تقديرِ مضافٍ محذوفٍ ليس باسمِ زمانٍ، والتقدير في الآية عندهم: مِن تأسيسِ أولِ يومٍ، وفي البيت: من مَرِّ حججٍ ومن مَرّ دَهْرٍ[195].

وقد انبرى السهيلي متصديًا لمقالهم في الآية بعدم الاحتياج فيها إلى إضمار؛ لما يقتضيه ذلك من تقدير محذوف آخر ليتم المعنى، حيث قال:" ولو لُفظ بالتأسيس لكان معناه: من وقتِ تأسيس أول يوم،فإضماره للتأسيس لا يفيد شيئًا"[196]، وذلك لـ " أنه لا يُؤرخ بالحَدَثِ على الحقيقة وإنما يُؤرخ بزمنه"[197].

والقول الأرجح – في رأيي– إنما هو اختيار الدكتور محمد البنا– رحمه الله– لأربعة أمور:

أولها:كثرة شواهد ذلك في القرآن الكريم والحديث والأثر وكلام العرب شعرًا ونثرًا .

وثانيها:عدم اطراد التوجيه بحذف مضاف في جميع ما ورد، فمن الشواهد ما لا يستقيم معه القول بذلك.

وثالثها:أن حمل الكلام على ظاهره بلا تقدير أولى من تكلف تقدير لا داعٍ له، فما لا يحتاج إلى تقدير – كما يقول النحاة– أولى مما يحتاج إلى ذلك .

ورابعها:أن لا مانع يمنع وقوع (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان كـ (مُذْ)؛ فكثيرًا ما تقع النيابة بين الأدوات في العربية، ويتولى السياق تحديد مدلولها .

---

[193]() شرح التسهيل133/3، وشواهد التوضيح 132.

[194]() ينظر الإنصاف المسألة رقم(54)370/1-371، والارتشاف 1718، والهمع 212/4.

[195]() ينظر الإنصاف المسألة رقم(54)372/1، 375، وشرح المفصل 486/3، والبرهان 415/4.

[196]() أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي 372.

[197]() المرجع السابق، 373.

المبحث الخامس عشر : في حكم وقوع (لَعَلَّ) للتعليل :

أنكر الدكتور محمد البنا – رحمه الله– وقوع (لعل) للتعليل، شأنه في ذلك شأن سيبويه والمبرد[198]ومن تبعهما من المتأخرين من النحاة كالزمخشري والرضي وأبي حيان[199]فخرَّج قوله تعالى:{لَعَلَّهُ يَتَذَكَّر أَوْ يَخْشَى}{طه :44}بتخريج سيبويه والمبرد، حيث قال:" فليس في (لعل) معنى التعليل، وإنما هي على أصلها من الترجي، ولكن الرجاء ليس ملحوظًا في جانب الله تعالى، فعلم الله محيط بما كان وما يكون، وإنما الحال التي فيها القرآن مما يقول فيها البشر هذا القول، ويرجون هذا الرجاء"[200].

وما أنكره الدكتور البنا– رحمه الله – ذهب إليه فريق من النحاة المتقدمين والمتأخرين، منهم: قُطْرُب[201]،والأخفش، وابن كيسان، والسيرافي، والهروي، وابن مالك والزركشي والسيوطي[202].

يقول الأخفش في قوله تعالى: {لَعَلَّهُ يَتَذَكَّر}{طه :44}:"{لَعَلَّهُ يَتَذَكَّر} نحو قول الرجل لصاحبه: افرغْ لعلنا نتغدَّى، والمعنى: لنتغدّى، وحتّى نتغدّى، وتقول للرجل: اعملْ عملَكَ لعلّكَتأخذُ أجرَك، أي: لتأخذَه " [203].

وحجة هؤلاء:" أن الرجاء لا يتناسب مع ذي الجلالة، وأنهم يَصْرِفُون ما صَدَر منه تعالى إلى معنى التعليل"[204].

والأصح في رأيي ما ذهب إليه هؤلاء، وقد ذكرتُ ذلك من قبل في بحثي (أساليب التعليل في العربية)؛ إذ لا أرى إنكار دلالة (لعَلَّ) على التعليل مع ورود قراءة عبد الله بن مسعود–ٌ- {لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُون}{الشعراء : 129}: كي تخلدون[205]، فهي تؤكد وقوع (لعل) دالة على التعليل أحيانًا، وإن كان الكثير دلالتها على الترجي أو الاشفاق مع تقييد ذلك– في رأيي– بوقوع خبرها فعلا مضارعًا –كما ظهر لي من خلال النظر في شواهدها، وألا تسبق بالفعل (درى)، مع ملاحظة مناسبة السياق، ومن الشواهد المحتملة ذلك فضلًا عمَا تقدم قوله تعالى:{فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُم يَرْشُدُون}{البقرة : 186}،وقوله :{كَذَلِكَ يُبَيِّنُ

198() ينظر الكتاب 331/1، والمقتضب 183/4.
199() ينظر الكشاف 122/3، وشرح الكافية 333/4، والبحر المحيط 31/7.
200() ابن كيسان النحوي 121.
201() ينظر البحر المحيط 231/1.
202() ينظر معاني القرآن للأخفش 631/2، وابن كيسان النحوي 120، وشرح الكتاب للسيرافي 423/2، والأزهية 218، وشرح التسهيل لابن مالك 7/2، والبرهان 394/4، ومعجم الأدوات النحوية 162.
203() معاني القرآن 631/2.
204() ابن كيسان النحوي ، ص: 120.
205() البحر المحيط 31/7، وروح المعاني مج 10، ج 19، ص: 110.

الله آيَاتِهِ لِلناسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُون}(البقرة: 187}،وقوله سبحانه:{إِنّا أَنْزَلْنَاه قُرْآنًا عَرَبِيًا لَعَلَّكُم تَعْقِلُون}(يوسف:2}، وقوله تعالى:{وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوْسَى الكِتَابَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُون}(المؤمنون:49}[206]وقوله:{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ الذي خَلَقَكُمْ والذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُون}(البقرة:211}.

ومن ذلك في كلامهم – وقد نصَّ الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد على أن (لعل) فيهللتعليل[207]- قول الشاعر[208]:

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي القَدُومَ لعلَّنِي أَخُطُّ بها قَبْرًا لأَبْيَضَ مَاجِدِ

****

الخـاتمـة

وقد حطّتْ رِحَالُ البحث في الخاتمة فإني لا أجد مقالًا خيرًا من حمدِ الله على أن بلغ البحث منتهاه، وأن القلم سيخط آخر كلماته، فقد كدْتُ أظن لكثرة ما مرَّ به ومررْتُ به من عقباتٍ وحوادث أنه ليس بكائن.

واللهأسألالتوفيق فيما كتبت، ورجائي التماس العذر لي فيما فيه قصّرت، والتجاوز عما فيه عن سبيل الرشد عدلتْ وآمل أن أكون ببحثي هذا عن أستاذي بعضَ حقِّه قد وفيت، هذا وقد انتهى البحث إلى عدة نتائج منها:

1. بروز شخصية الدكتور محمد البنا النحوية في تآليفه، واستقلاله الفكري، فهو – كما ظهر من البحث–لم يُلزم نفسه بمذهب نحوي، وإنما نجده كالبغداديين يرجح ويختار من الآراء ما يرى صحته، أو جدارته بالنظر والاهتمام مع التعليل لذلك غالبًا.
2. حرصه على الإدلاء برأيه والاجتهاد في كثير من المسائل وإن خالف آراء النحاة .
3. نسبته الآراء إلى أصحابها غالبًا وعزوفه عن ذلك أحيانًا.
4. موافقته للكوفيين في بعض آرائهم مع تصريحه بذلك أحيانًا، وسكوته في أحيان أخرى

[206]() ينظر بحثي أساليب التعليل في العربية ص:630، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة - العدد (33)ج2- 1435هـ-2014م .

[207]() ينظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل 109/1 .

[208]() ينظر شرح التسهيل لابن مالك 137/1، وشرح التسهيل للمرادي 152، والمساعد 96/1.

5. اعتداده بالسماع كثيرًا، الذي يتجلى في اختياراته التي يستند فيها أحيانًا إلى كثرة السماع مع سرده للشواهد أحيانًا واكتفائه بالتصريح بكثرتها أحيانًا أخرى .

ولعل أبرز ما يدل على اعتداده بالسماع تلك النتائج التي قدمها في بحثه (تحليل الجملة الفعلية) من خلال دراسته لنصوص القرآن الكريم .

6. ميله إلى عدم التأويل، فما لا يحتاج إلى تقدير عنده أولى مما يحتاج .

7. اعتداده بمدارسة النصوص للحكم على القواعد فقد تؤدي تلك المدراسة إلى تعديل بعض القواعد، أو تغييرها، وذلك يلحظ في بحثه (تحليل الجملة الفعلية).

8. جدَّةُ بعض أرائه ومنها :

أ- أنَّ وظيفة الإعراب: إيضاح البناء وإقامته على وجهه، وهو إلى جانب ذلك يمثِّل قيمة جمالية في الأداء بما يقوم به من صيانة الأبنية وحفْظِها من ذهابِ معالمها.

ب- إجازته – وفق منهجه المقترح- إعراب ضمائر المتكلم والمخاطب والغائب المتقدمة فاعلًا في نحو: نحنُ قُمْنا، وأنتمْ قمْتُم، وهمْ قامُوا، وكذا الاسم الظاهر في نحو: المحمدون قامُوا، والمحمدان قامَا، وهذا لم يقل به أحد من نحاة الكوفة.

ت- أن الأساس في التفرقة بين الفاعل والمفعول الظاهرين في الجملة، هو السياق وليس الإعراب، وحجته في ذلك مدارسة نصوص القرآن الكريم وكلام العرب .

9. من يُقَلِّب النظر في تآليف الدكتور البنا – رحمه الله- فإنه يلاحظ بأن أواصر فكرية تربط بينها، كما يلحظ إخلاصًا منه لآرائه وأفكاره، فمثلًا ما ذكره من تعريف للعمل النحوي بأنه: ارتباط وتعلق بين أجزاء الجملة في بحثه عن ابن الطراوة، نجده يردده في دراسته عن ابن مضاء ثم في دراسته عن ابن كيسان .

هذا ومن أهم توصيات البحث ما يلي :

1. دراسة جهود الدكتور محمد البنا – رحمه الله- في تحقيق التراث ونشره، بعرض ما حقق من كتب في مجال النحو وغيره، وعرض منهجه في التحقيق، وسمات ذلك المنهج في اختياره النص المحقق مثلًا وتوثيق النص وخدمته .

2. اعتمادُ درسِ جهودِ علماء النحو المعاصرين مجالًا من مجالات البحث والدراسة في مرحلة الماجستير والدكتوراه، فمن علمائنا في هذا العصر من يستحق الكشف عن جهوده واجتهاداته وإضافاته، ومن هؤلاء –في رأيي – الدكتور فاضل السامرائي، والدكتور محمد حماسة عبد اللطيف،والدكتور فخر الدين قباوة،والدكتور إبراهيم الشمسان، وغيرهم .

****

المصادر والمراجع :

1. ابن الطراوة النحوي (تحقيق ودراسة): د. عيَّاد الثبيتي – ط1- الطائف: مطبوعات نادي الطائف الأدبي-1403ه- 1983م .
2. أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو للدكتور محمد إبراهيم البنا –ط1- القاهرة : دار الاعتصام - 1400هـ-1980م .
3. أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي للدكتور محمد إبراهيم البنا- ط1-جدة : دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع- 1405هـ - 1985م.
4. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر لأحمد بن محمد الدمياطي البناء، تصحيح: علي محمد الضبَّاع، بيروت: دار الندوة الجديدة – دون تاريخ .
5. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي – ت: د. رجب عثمان محمد – ط1- القاهرة : مكتبة الخانجي– 1418هـ/1998م .
6. أساليب التعليل في العربية (دراسة نحوية) للدكتورة نجلاء محمد نور عطار، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة – جامعة الأزهر – العدد 33 – 1435هـ/ 2014م.
7. الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج – ت: د. عبد الحسين الفتلي– ط2- بيروت : مؤسسة الرسالة – 1407هـ - 1987م .
8. إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري – ت : عبد الإله نبهان – ط2- دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – 1407هـ - 1986م .
9. الإعراب سمة العربية الفصحى للأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا – دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع – 1401هـ- 1981م .
10. الإعراب سمة العربية الفصحى للدكتور محمد إبراهيم البنا- محاضرات الموسم الثقافي لكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى – 1403هـ - 1982م .
11. الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري – ت: محمد محي الدين عبد الحميد – بيروت: دار الفكر- دون تاريخ .

12. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري- ت: الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد- صيدا، بيروت: المكتبة العربية_ 1415هـ_ 1994م .
13. الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي – ت: د. مازن المبارك –ط4- بيروت: دار النفائس – 1402هـ - 1982م .
14. البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي – ت: محمد أبو الفضل إبراهيم – بيروت: دار المعرفة – دون تاريخ.
15. البسيط في شرح جمل الزجاج لابن أبي الربيع –ت: د. عيَّاد الثبيتي – ط1-بيروت: دار الغرب الإسلامي-1407هـ .
16. تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة – شرح ونشر: السيد أحمد صقر –ط3-بيروت: دار الكتب العلمية- 1401هـ - 1981م .
17. التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله الصيمري– ت: د. فتحي أحمد علي الدين – ط1-دمشق: دار الفكر – 1402هـ .
18. التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري- ت: علي البجاوي-القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه- دون تاريخ .
19. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري- ت: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين-ط1-الرياض : مكتبة العبيكان-1421هـ-2000م .
20. التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة للدكتور محمود عكاشة-ط1- القاهرة: دار النشر للجامعات – 1426هـ -2005م .
21. تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي-ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض وغيرهما-ط1- بيروت: دار الكتب العلمية -1413هـ-1993م .
22. التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني-تصحيح: أوتويرتزل- ط1- القاهرة:مكتبة الثقافة الدينية- 1430هـ-2009م .
23. تيسير النحو التعليمي قديما وحديثًا للدكتور شوقي ضيف – ط2-القاهرة: دار المعارف -1993م.
24. الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي- ت: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل – ط2- بيروت: دار الأفاق الجديدة – 1403هـ-1983م .
25. حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة– ت: سعيد الأفغاني – ط5- بيروت: مؤسسة الرسالة – 1418هـ/ 1997م .
26. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي –ط1- مصورة- بيروت: دار صادر – دون تاريخ .
27. الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني –ت: محمد علي النجار –ط2- مصورة- بيروت: عالم الكتب – 1403هـ .
28. دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة– القاهرة: دار الحديث-دون تاريخ .
29. دراسات ونصوص لغوية- تقديم وتحقيق وشرح وصنعة الدكتور محمد إبراهيم البنا-ط1-بيروت: دار ابن حزم، والمكتبة المكية-1427هـ- 2006م .
30. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي- ت: د. أحمد الخراط-ط1- دمشق : دار القلم – 1407هـ .
31. دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني – ت: د. محمود محمد شاكر– ط5- القاهرة : مكتبة الخانجي– 1424هـ -2004م .
32. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم لمحمود الألوسي البغدادي-بيروت: دار الفكر – 1408هـ/ 1987م.
33. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك –ت: الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد – طبعة جديدة- صيدا – بيروت: المكتبة العصرية-1415هـ/ 1995م .

34. شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف السيرافي – ت: د. محمد الريح هاشم – ط1- بيروت: دار الجيل -1416هـ-1996م .
35. شرح ألفية ابن معط لأبي القواس-ت: د. علي موسى الشوملي – ط1- الرياض: مكتبة الخريجي– 1405هـ / 1985م .
36. شرح التسهيل لابن مالك – ت: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون –ط1- القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع – 1410هـ .
37. شرح التسهيل للمرادي، ت: محمد عبد النبي عبيد –ط1-المنصورة: مكتبة الإيمان، والقاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 1427هـ-2006م .
38. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي-ت: د. صاحب أبو جناح – مصورة- مكة: مكتبة الفيصلية- دون تاريخ .
39. شرح الرضي على الكافية لرضي الدين الاستراباذي– تصحيح: يوسف حسن عمر – طبعة جديدة مصححة – منشورات جامعة بنغازي –دون تاريخ .
40. شرح شواهد المغني لجلال الدين السيوطي – تصحيح وتعليق: الشيخ محمد الشنقيطي – مكتبة الحياة للطباعة والنشر – دون تاريخ .
41. شرح الكافية الشافية لابن مالك – ت: د. عبد المنعم هريدي-ط1-دار المأمون للتراث – 1402هـ.
42. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي –ت: أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي –ط1- بيروت: دار الكتب العلمية- 1429هـ/ 2008م .
43. شرح المفصل لموفق الدين بن علي بن يعيش –ت: أحمد السيد أحمد – مراجعة: إسماعيل بن عبد الغني- القاهرة: المكتبة التوقيفية – دون طبعة وتاريخ .
44. شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي- ت: د. عبد الرحمن العثيمين-ط1- الرياض: مكتبة العبيكان-1421هـ/2000م .
45. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك – تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي-ط3- بيروت : عالم الكتب -1403هـ/1983م .
46. الصاحبي لأبي الحسين بن فارس – ت: السيد أحمد صقر – القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي- 1977م .
47. صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري-طبعة فريدة مصححة مرقمة مرتبة-الرياض : دار السلام للنشر والتوزيع – 1419هـ/ 1999م .
48. كتاب الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي – ت: عبد المعين الملُّوحي-دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1413هـ/ 1993م .
49. كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان – ت: الشيخ عبد السلام هارون – ط5- بيروت: عالم الكتب – 1385م .
50. الكشاف لأبي القاسم جار الله الزمخشري – مصور- بيروت: دار المعرفة-دون تاريخ .
51. اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسَّان – ط3- القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب – 1985م .
52. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي للدكتور رمضان عبد التواب-ط2- القاهرة: مكتبة الخانجي– 1405هـ/1985م .
53. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل – ت: د. محمد كامل بركات – دمشق: دار الفكر-1980م .
54. معاني القرآن للأخفش – ت: د. عبد الأمير الورد –ط1- بيروت: عالم الكتب – 1405هـ.
55. معاني القرآن لأبي زكريا الفراء – ت: محمد علي النجار وآخرين – مصور – بيروت: دار السرور – دون تاريخ .
56. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لأبي محمد عبد الله بن هشام – ت: محمد محي الدينعبد الحميد – دار إحياء التراث العربي – دون تاريخ .

57. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي – ت: د. عيَّاد الثبيتي وآخرين – ط1- مكة المكرمة: مكتبة التراث – 1417هـ/ 1996م .
58. المقتضب لأبي العباس المبرد – ت: الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة-القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – دون تاريخ .
59. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد – طبعة جديدة – صيدا، بيروت: المكتبة العصرية-1415هـ/1995م .
60. نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي –ت: د. محمد إبراهيم البنا-ط2- الرياض: دار الرياض للنشر والتوزيع – دون تاريخ .
61. النشر في القراءات العشر لابن الجزري – مصورة – بيروت: دار الكتب العلمية-دون تاريخ .
62. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي – شرح وتحقيق: أ.د. عبد العال سالم مكرم – القاهرة: عالم الكتب -1421هـ/2001م .

المواقع الالكترونية والصحف :

63. الدكتور محمد إبراهيم البنا بين الدرس اللغوي وتحقيق التراث لأبي الحسن الجمال- جريدة المصريون – 28 إبريل 2015م .
64. صفحة الأستاذ الدكتور:محمد إبراهيم البنا، في الفيس بوك https:www.facebook.com pgdrmohamadelbana about .

****

Abstract

Each era has its own scholars, and every science has its own scientists who act as a moon to enlighten ways of science, and carry the responsibility of publishing and serving it, and from those in our time is: Dr. Mohammed bin Ibrahim Al Banna, who was engaged in the science of grammar, studying, reviewing and teaching it

And because of his high scientific position in the field of his specialization, this research focused and paid attention to him, which was to follow his views and studying them as well as to disclose the characteristics of his thinking and grammatical views

The research included fifteen sections starting with an introduction and a preface that included his autobiography, and a conclusion of the findings and recommendations of the research:

The main findings of the research are:

1 - The emergence of Dr. Al-Banna grammatical character in his books and intellectualindependence, he did not abide himself by a specific school of Grammar, but was likely to choose from the views

of what he sees his true or authentic through consideration and interest with the explanation for that

2 - His keenness to give his opinion as well as expressing his independent reasoning even if his views were contrary to the views of scholars of grammar.

3 – The smartness and greatness of some of his views, including his opinion in the function of declension.

The main recommendations of the research are the following

1 - Studying the efforts of Dr. Mohamed Al-Banna – may Allah rest his soul in paradise- in the authentication and publication of heritage, by presenting the books e has reviewed and criticized in the field of grammar and other, as well as presenting his methodology in reviewing and criticizing, and the features of that approach

2 - Adopting the study of the efforts of contemporary grammar scholars as a field of research and study in the stage of master's and doctorate